جامعة عبد الحميد اين باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

توجهات النظام المصرفي نحو الصيرفة الاسلامية في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

مقدمة من طرف الطالبة:

مصباح خديجة

تحت اشراف الاستاذة:

هني أمينة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مكاوي أمين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	هني أمينة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	شاشوة فضلون	أستاذ محاضر "ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أمر بشكره ووعد من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا اله الا الله هو المبدئ والمعيد، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقران المجيد، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون.

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتقدم بأحر تشكر اتي إلى:

الأستاذة المشرفة هني أمينة لقبولها الاشراف على هذه لمذكرة، وعلى لملاحظاتها النيرة وتشجيعاتها القيمة التي ساعدتني في اعداد بحثي هذا.

كما لا يفوتنا في هذا المقام ان نشكر الأساتذة والدكاترة الأفاضل أعضاء اللجنة وكل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة مستغانم على المجهودات المبذولة خلال فترة الدراسة.

وإلى كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب في إنجاز هذه الدراسة.

الاهداء

بسم الله و الصلاة و السلام على نور القلوب و سيد الوجود و خير الانام حبيبنا محمد و على آله و صحبه اجمعين.

أهدي ثمرة جهدي إلى من كانا سببا في وجودي و تعليمي و دعماني في كل الاحوال و الظروف،

إلى نبع الحنان و الصبر و من ر افقني دعائها في كل زمان و مكان و من أنارت درب خطايا أمي ثم أمي ثم أمي أطال الله في عمرها، كما أسأل الله الولي القدير أن يحفظها و يرفع مقامها و يجعلني سببا في رفع شأنها.

و إلى من أحمل اسمه و سندي في الحياة و اعترف بفضله في الوجود، الى من رباني على الفضيلة، و حب العلم و كان مرشدي حتى اوصلني بر الأمان أبي العزيز "محمد" الذي تحمل المشقة في سبيل وصولي و علمني الصبر و التواضع تمنياتي له بالصحة و طول العمر.

إلى جميع عائلتي و اصدقائي، الى جميع من أحبنا في الله و احببناه فيه.

الى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من يقرأ مذكرتي الآن، اليكم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الشكر و الإهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول.	
قائمة الأشكال.	
مقدمة.	05-01
الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الاسلامية	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية الصيرفة الاسلامية.	12-07
المطلب الأول: نشأة وتطور الصيرفة الاسلامية.	08-07
المطلب الثاني: مفهوم وخصائص الصيرفة الاسلامية.	10-09
المطلب الثالث: مبادئ ووظائف الصيرفة الاسلامية.	12-11
المبحث الثاني: أدوات الصيرفة الاسلامية.	25-12
المطلب الأول: مصادر أموال الصيرفة الاسلامية.	16-12
المطلب الثاني: صيغ وأساليب التمويل في الصيرفة الاسلامية	23-17
المطلب الثالث: الفرق بين الصيرفة الاسلامية والصيرفة التقليدية	25-23
خلاصة	26
الفصل الثاني: تفعيل الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري	
تمهيد	27
المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري.	35-28
المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي الجزائري.	31-28

المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي الجزائري.	34-31
المطلب الثالث: تطور المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر.	35
المبحث الثاني: واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر.	45-36
المطلب الأول: دوافع التوجه نحو الصيرفة الاسلامية في الجزائر.	40-36
المطلب الثاني: تحديات وآفاق العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر.	42-40
المطلب الثالث: متطلبات نجاح التوجه نحو الصيرفة الاسلامية.	45-43
خلاصة	46
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري –وكالة مستغانم878-	
تمهيد	47
المبحث الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري.	55-48
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري.	50-48
المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري.	53-50
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	55-54
المبحث الثاني: واقع الصيرفة الاسلامية في البنك الوطني الجزائري –وكالة مستغانم878-	65-56
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري –وكالة مستغانم878-	59-56
المطلب الثاني: تطبيق الصيرفة الاسلامية في BNA –وكالة مستغانم878-	60
المطلب الثالث: خدمات الصيرفة الاسلامية التي تقدمها وكالة مستغانم 878.	63-60
المطلب الرابع: دراسة ميدانية لنافدة التمويل الاسلامي لوكالة مستغانم 878.	65-64
خلاصة	66
خاتمة	69-67
قائمة المراجع.	
الملخص	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية موزعة حسب المناطق.	8
2-1	مقارنة الصيرفة التقليدية والصيرفة الاسلامية.	25-24
1-2	أنواع المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري.	32
2-2	أنواع المؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي الجزائري.	33
1-3	توزيع زبائن الصيرفة الاسلامية لوكالة مستغانم878.	64
2-3	مقارنة منتج الحسابات.	65
3-3	مقارنة منتج المرابحات العقارية والقروض البنكية.	65

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مصادر أموال الصيرفة الاسلامية	16
1-3	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	51
2-3	الهيكل التنظيمي لBNA –وكالة مستغانم878-.	57

مقدمة عامة

مقدمة :

اعتمدت البنوك منذ نشأتها على التعامل بالفوائد، لذا فكر عدد من علماء الاقتصاد و الشريعة المسلمين أن لا يكون هناك حرمان من التنمية و الاستثمار بسبب حرمة الفوائد (الربا)، و باجتهادات الكثير من العلماء و المفكرين المسلمين ظهرت فكرة المصارف الاسلامية التي تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلى الفوائد أخذا و عطاءا، و ذلك انطلاقا من الآية الكريمة **{ الّذين يأْكلون الربا لاَ يقومون إلاّ كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا و احل الله البيع و حرم الربا فمن جائه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف امره الى الله و من عاد فأولئك هم اصحاب النار هم فيها خالدون}**البقرة 275.

نظرا للتطور السريع الذي شهدته الصيرفة الاسلامية و ظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة في البلدان الاسلامية و نظرا لدورها البارز في تحريك عجلة النمو التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و في رفع الكثير من الحرج الذي كان يواجه المسلمين عند تعاملهم مع البنوك التقليدية، فإنه تحتم على هذه البلدان اعادة التفكير في تطوير أنظمتها المصرفية للتجاوب مع هذا النوع من التمويل و محاولة تحويلها الى استخدام الصيرفة الاسلامية، و الجزائر كغيرها من بلدان العالم تسعى لاستخدام هذا النوع من التمويل خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها و الأزمة المالية التي تكاد تعصف بها.

وهذا ما فرض على النظام المصرفي الجزائري تطبيق النظام المالي الاسلامي الذي يقوم على الضوابط و القواعد المستمدة من الشريعة الاسلامية، و التي تستبعد المعاملات القائمة على الفائدة الربوية رغم كل المعوقات التي جابهتها.

وبناء على ما تقدم يمكن معالجة موضوع البحث من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع و آفاق توجهات النظام المصرفي الجزائري نحو الصيرفة الاسلامية؟

وللإحاطة بكل جوانب موضوع البحث يتم طرح الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى اقبال الزبائن على المنتجات المالية الاسلامية لدى البنوك التجارية في الجزائر؟
2. ما هي الاسباب التي أدت بالبنوك التقليدية الى اللجوء الى الصيرفة الاسلامية؟
3. ما هي الآليات التي تعتمدها الجزائر لتطوير الصيرفة الاسلامية؟
4. ما مدى امكانية تعامل البنوك التجارية في الجزائر بالمنتجات المالية الاسلامية؟

فرضيات الدراسة:

1. يمكن استبدال الصيرفة التقليدية بالصيرفة الاسلامية
2. يمكن للبنوك التجارية التعامل بالمنتجات المالية الاسلامية.
3. يوجد اقبال كبير من طرف الزبائن على المنتجات المالية الاسلامية لدى البنوك التجارية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

- مكانة النظام البنكي في الاقتصاد الوطني لما يقوم به من عمليات التمويل والدعم و تنشيط و تفعيل العمليات الاقتصادية وتسهيل عملية اندماج الاقتصاد المحلى في الاقتصاد العالمي.
- الدور الفعال الذي تكتسبه الصيرفة الاسلامية ومدى نجاحها في دول العالم خاصة في تنمية الاقتصاد الوطني، و تحقيق الرفاهية للمجتمع في إطار احكام الشريعة الاسلامية.

أهداف الدراسة: يهدف البحث الى تحقيق الاهداف التالية :

- التعرف على أهم المنتجات المالية الاسلامية.
- التعرف على واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر.
- بيان التحديات التي تواجه الصيرفة الاسلامية في الجزائر ومتطلبات نجاحها.

مبررات اختيار الموضوع:

- حداثة الموضوع وقلة الدراسات حول الصيرفة الاسلامية.
- محاولة اعطاء فكرة واضحة ودقيقة حول ماهية الصيرفة الاسلامية ومنتجاها المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية.

منهج الدراسة:

بغية الاجابة على اشكالية البحث واثبات صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وحتى تستكمل الدراسة جميع الجوانب ونظرا لطبيعة الموضوع ارتأينا الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي للدراسة (BNA 878).

حدود الدراسة:

1. **الحدود الموضوعية:** أهم التعاريف والمفاهيم المعتمدة في الكتب والمجلدات والدراسات السابقة : البنوك التجارية، البنوك الاسلامية، المنتجات المالية الاسلامية.
2. **الحدود المكانية:** البنك الوطني الجزائري BNA وكالة مستغانم 878
3. **الحدود الزمانية:** شهر فيفري- مارس 2023

صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات أثناء عملية انجاز هذه الدراسة أبرزها:

تشعب الموضوع وشموله على عدة مواضيع مترابطة مما يصعب دراسته من كل الجوانب.

قلة الكتب والدراسات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية في الجزائر والنظام المصرفي.

الدراسات السابقة:

فيما يخص موضوع توجهات النظام المصرفي نحو الصيرفة الاسلامية في الجزائر، وبعد الاطلاع على الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تبين أن أغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل دون الربط بينها، فالبعض تناول موضوع البنوك التجارية والنظام المصرفي والبعض البنوك الاسلامية.

1) دراسة قام بها جمال العسالي بعنوان **البنوك الاسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل**: شهادة ماجيستير في الاقتصاد الاسلامي، جامعة زيان عاشور الجلفة،الجزائر،2013، تطرقت هذه الدراسة الى التعريف بالبنوك الاسلامية واعطاء فكرة لمختلف المفاهيم والأسس التي تقوم عليها.
ومن أهداف هذه الدراسة:

- تقديم البنوك الاسلامية من خلال التطرق الى مفاهيمها، نشأتها، وأهدافها.
- معرفة مصدر موارد البنوك الاسلامية (الذاتية وغير الذاتية).
- التعرف على صيغ وأساليب التمويل في البنوك الاسلامية.

أما أهم النتائج المتوصل إليها:

- تقوم البنوك الاسلامية بالالتزام بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاتها التمويلية، والمصرفية، والاستثمارية.
- تخضع البنوك الاسلامية بوصفها مؤسسة مالية لإشراف ورقابة البنك المركزي، بالإضافة الى التزامه بتطبيق الضوابط الشرعية على كافة معاملاته ومنتجاته التي يقدمها لعملائه.
- تلبي البنوك الاسلامية احتياجات العملاء من التمويلات المختلفة من خلال اشكال متعددة.

2) دراسة بوعيطة عبد الرزاق **و اقع و آفاق مساهمة الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري:** (مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة برج بوعريريج، المجلد09، العدد03، 2018)، وقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على أهم المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري، مع التركيز على الأدوات التمويلية المهمة التي تعتمد عليها المصارف الاسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي، بالإضافة تحليل الدور الاقتصادي الذي تؤديه المصارف الاسلامية في الجزائر.

وقد توصل الباحث على جملة من النتائج أهمها:

- أن العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر لا يزال يواجه العديد من المعوقات.
- ضرورة تهيئة المناخ الملائم لعمل البنوك الاسلامية في الجزائر ومراعاة خصوصياتها.
- ازدياد طلب المواطن الجزائري وتوجهه نحو صيغ التمويل الاسلامية.

3) دراسة قام بها خليفي مهدي **دور البنوك الاسلامية في تحقيق تنمية الاقتصادية:** شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021/2020، استعرض فيها واقع ومكانة المصارف الاسلامية في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية.

ومن أهداف دراسته :

- التعرف على البنوك الاسلامية والتنمية الاقتصادية.
- توضيح نشأة وتطور الصيرفة الاسلامية في الجزائر.
- دراسة دور الأعمال المصرفية في تمويل التنمية الاقتصادية.

وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

- واجهت المصارف الاسلامية في الجزائر تحديا كبيرا من قبل المصارف التجارية.
- تعمل البنوك الاسلامية الجزائرية دورا فعالا عن طريق الصيغ التمويلية القائمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- قدرة البنوك الاسلامية على أداء نفس الدور الذي تقوم به البنوك التقليدية.

هيكل الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول الأول والثاني نظريين و الثالث تطبيقي، حيث سيتم التطرق في الفصل الأول الى الإطار المفاهيمي للصيرفة الاسلامية يحتوي على مبحثين، سنتعرض من خلال المبحث الأول الى مفهوم ونشأة الصيرفة الاسلامية, أنواعها .أهدافها، دوافع ظهورها، و خصائصها، و المبحث الثاني سنتناول فيه خدمات الصيرفة الاسلامية من خلال تقديم مصادر أموال الصيرفة الاسلامية، صيغ وأساليب التمويل، والفرق بينها وبين الصيرفة التقليدية، أما بالنسبة للفصل الثاني فسيكون حول تفعيل الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري، سنتناول في المبحث الأول تقديم لمحة عن النظام المصرفي الجزائري عبر نشأته، مكوناته، وتطور المصارف والمؤسسات المالية فيه، أما المبحث الثاني فهو حول واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر، عبر التطرق إلى دوافع التوجه نحو الصيرفة الاسلامية، تحديات وآفاق العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر، وأيضا متطلبات نجاح التوجه، أما الفصل الثالث فسيخصص للدراسة التطبيقية من خلال البنك الوطني الجزائري وكالة 878 التي هي محل الدراسة مع معالجة البيانات المجمعة، ثم سنختم الموضوع بخاتمة تحتوي على أهم النتائج والاقتراحات.

الفصل الأول: الاطار النظري للصيرفة الاسلامية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الاسلامية

المبحث الثاني: أدوات الصيرفة الاسلامية

خلاصة

تمهيد

ظهرت الصيرفة الاسلامية المستنيرة بتوجيهات مبادئ الشريعة الاسلامية، كنظام مالي بديل لا يعطي ولا يتقاضى الفائدة، مقدما بذلك نظاما للعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وملبيا للاحتياجات المالية للناس، وبهذا أصبحت ضرورة حتمية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا.

وبعد التطور المتسارع الذي حققته منذ ظهورها أدى إلى فرض خدماتها ومنتجاتها في السوق المصرفية عبر معظم دول العالم خاصة بعد نجاحها في تحقيق الاستقرار عقب الاضطرابات المالية التي مست العديد من البنوك التجارية والمؤسسات المالية، اتخذت كآلية لمواجهة الأزمات المتعددة بالإضافة الى قدرتها على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية.

و للتعريف أكثر سنقوم في هذا الفصل بتقديم الصيرفة الاسلامية من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: ماهية الصيرفة الاسلامية
- المبحث الثاني: أدوات الصيرفة الاسلامية

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الاسلامية

لقد شهدت المصارف الاسلامية في الربع الاخير من القرن العشرين نموا متزايدا وانتشارا سريعا في مختلف ارجاء العالم خاصة الدول الاسلامية، و يتلخص مفهومها على انها مؤسسات مالية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية وفق قواعد و أحكام الشريعة الاسلامية والقائمة على مبدأ تشارك الربح والخسارة. اذ يعتبر عماد المصرفية الاسلامية المعاملات المصرفية الشرعية السليمة البعيدة عن الربا و الكسب المحرم، و بعد إنشاء الصيرفة الاسلامية أصبحت تمثل المحرك الأساسي لنمو قطاع التمويل الاسلامي العالمي.

المطلب الأول: نشأة و تطور الصيرفة الاسلامية

اذا أخذنا الصيرفة الاسلامية بمفهومها الواسع فإن بداياتها الأولى قد رافقت نشأة التشريع الاسلامي بنزول الوحي ونشأة الدولة الاسلامية، فقد وضع الاسلام الخطوط العريضة لأحكام التعامل بالمال اقراضا واقتراضا واستثمارا، حيث أقر بعض صور المتاجرة بالمال كالمضاربة مثلا وحرم صورا أخرى كما حرم الربا، ومع ازدهار التجارة الداخلية والخارجية في فجر الاسلام أدى ذلك الى ابتكار ادوات مالية ومصرفية واكبت هذا التطور.

إلا أن الظهور الحقيقي والفعلي للنظام المصرفي الاسلامي في شكله الحديث كان مع نهاية فترة الستينات حيث كانت التجربة الأولى لإنشاء مصرف إسلامي على يد الدكتور أحمد النجار سنة 1963م بإنشاء بنوك الادخار المحلية في مصر وقد استمرت حولي 3 سنوات، أعقبتها عدة محاولات شخصية في باكستان وماليزيا، لتأتي بعد ذلك التجربة الحكومية من خلال البنك الاسلامي للتنمية بالمملكة سنة 1975م بمكة المكرمة، تلتها بعد ذلك عدة مبادرات ذات طابع دولي كانت كالآتي: بنك الملك فيصل السعودي، بيت التمويل الكويتي الاسلامي 1977م، بنك البحرين الاسلامي 1979م، مصرف أبوظبي الاسلامي 1997، ثم تعددت بعد ذلك التجارب المصرفية الاسلامية لتسع كل الدول الاسلامية خصوصا مع تنوع الخدمات المالية التي تقدمها في ظل توسع الفكر المالي الاسلامي والفتاوى الفقهية التي كانت تقدمها المجامع الفقهية ومراكز البحث في المعاملات المالية المعاصرة.[1]

وهكذا استمرت البنوك الاسلامية في الظهور الى يومنا هذا فلقد انتقل عدد البنوك الاسلامية من 34 سنة 1983 الى 200 سنة 2000، و تجدر الاشارة الى ان الدول الاسلامية انقسمت الى قسمين، منها من زاوجت بين النظامين التقليدي والاسلامي مثل مصر، الاردن، الامارات، و منها من حاولت تغيير نظامها المالي والبنكي تغييرا جذريا يتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية مثل السودان، باكستان، ايران...الخ.[2]

[1] بن عشور حملات، "الصيرفة الاسلامية في الجزائر: الفرص والتحديات"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد10، العدد 3، جامعة مصطفي اصطمبولي معسكر، 2021، ص137.

[2] محمد عبد المنعم عفر، "الاقتصاد الاسلامي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي، السنة 12، العدد1، 2006، ص77.

مع العلم أن آخر احصائية ظهرت تشير الى أن المصارف الاسلامية في انتشار جغرافي عالمي كما تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1: البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية موزعة حسب المناطق.

المنطقة الجغرافية	1996		2001		معدل النمو%
	عدد المصارف	%	عدد المصارف	%	
جنوب وشرق آسيا	80	48.2	146	53.5	82.5
افريقيا	30	21.1	43	15.8	22.8
مجلس التعاون الخليجي	19	11.4	41	15	110.8
اوروبا وأمريكا	8	4.8	10	3.7	25
الشرق الأوسط	24	14.5	32	11.7	33.3
استراليا	-	-	1	0.3	100
المجموع	166	100	273	100	64.5

المصدر: احمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها)، دار الجدار للكتاب العالمي، عمان الأردن ،2008، ص66.

وقد أخذت أعداد البنوك الإسلامية في التزايد على مستوى العالم حتى وصلت عام 2003إلى 267 بنك، وتضاعف هذا العدد ليصل إلى 450 بنك إسلامي حول العالم في عام 2009.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص الصيرفة الاسلامية

اولا: مفهوم الصيرفة الاسلامية

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم الصيرفة الاسلامية واختلفت من مؤلف لآخر، والصيرفة الاسلامية كأهم قطاع للتمويل الاسلامي هو آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الاسلامية، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا وعطاءا.

و مصطلح الصيرفة الاسلامية، أو كما يسميه البعض المصارف الاسلامية أو البنوك الاسلامية، فالمراد به أنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الاسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع داخليا وخارجيا.

تعريف محمد البلتاجي: تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغة التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعريف الدكتور فؤاد السرطاوي ان يقدم الشخص شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على ارباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الاداري والاستثماري.[1]

ثانيا: خصائص الصيرفة الاسلامية

تتميز الصيرفة الاسلامية بمجموعة من الخصائص التي تختلف عن الصيرفة التقليدية من حيث المبدأ والمحتوى، وذلك لقيامها على مجموعة من الآليات والضوابط المستمدة من الشريعة الاسلامية نذكر منها:

- **عدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو عطاءا:** إن أول ما يميز المصرف الاسلامي عن غيره من المصارف التقليدية هو استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية، وبذلك ينسجم البنك الاسلامي مع البيئة المسلمة للمجتمع الاسلامي ولا يتناقض معها.

إن الأساس الذي تقوم عليه البنوك الاسلامية في اسقاط الفوائد الربوية من معاملاتها، هو أن الاسلام قد حرّم الربا، وتستعيض البنوك الاسلامية عن أسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة والذي يقوم على توزيع مخاطر العمليات الاستثمارية بين الاطراف (الممول وطالب التمويل).

[1] بلدغم فتحي، بن عزة اكرام، " مكانة الصيرفة الاسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي –تقييم تجربة الجزائر-"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد03، العدد01، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2018، ص78.

- **الطابع العقائدي:** المصارف الاسلامية هي جزأ من النظام الاقتصادي الاسلامي، وباعتبار أن الدين الاسلامي جاء منظما لجميع حياة البشر الروحية والخلقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فإنها (المصارف الاسلامية) تخضع للمبادئ والقيم الاسلامية التي تقوم على أن المال مال الله، وأن الانسان مستخلف فيه، ويترتب على هذه الخاصية أن تتحرى المصارف الاسلامية التوجيهات الاسلامية الدينية في جميع أعمالها.

- **الاستثمار في المشاريع الحلال:** تولي البنوك التقليدية اهتماما قليلا بالانعكاسات الاخلاقية للنشاطات التي تمولها. و في مقابل ذلك يعمل كافة الوكلاء الاقتصاديون في النظام الاسلامي في إطار من القيم الاخلاقية المنبثقة من الاسلام، وليس ثمة استثناء بالنسبة للبنوك، فهي لا تستطيع أن تمول أيّ مشروع يتناقض مع نظام القيم الاخلاقية الاسلامية، فهي لا تقوم مثلا بتمويل مصنع للخمور أو اية أنشطة يحرّمها الاسلام وتسبب ضررا للمجتمع.

- **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** إن للمال وظيفة اجتماعية، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية اصلا من أصول هذا الدين، إذ أن البنك الاسلامي وباعتباره مؤسسة اقتصادية مصرفية اجتماعية، فإنه يقوم بتعبئة المدخرات من الافراد والمؤسسات واستثمار في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، خدمة لمصالح المجتمع ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية أي أن البنك الاسلامي من وراء توظيفه لأمواله لا يهتم فقط بالحصول على عوائد، إنما يتعدى ذلك الى اهتمامه بالعائد الاجتماعي.

- **التركيز على الانتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية المقترض:** في النظام المصرفي التقليدي ما يهم البنك هو استرجاع قروضه مع الفوائد في الوقت المحدد، ولذا فإن الاعتبار الغالب هو مدى قدرة المقترض على الوفاء بالدين، أما في نظام تقاسم الربح والخسارة إي النظام الاسلامي فإن البنك يتلقى عائدا فقط إذا نجح المشروع وحقق ربحا، وبالتالي فإن البنك الاسلامي يهتم أكثر بسلامية المشروع، أضف الى ذلك أن التمويل في هذا الاخير يكون مرتبطا بالاقتصاد الحقيقي المنتج للثروات (سلع وخدمات) عكس ما هو سائد لدى البنوك الربوية، التي تقوم غاليا بتمويل أصول وهمية كالمضاربة على العقود والمشتقات.[1]

[1] سليمان ناصر، بوشرمة عبد الحميد، " متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد07، 2009-2010، ص306.

المطلب الثالث: مبادئ ووظائف الصيرفة الاسلامية

أولا: مبادئ الصيرفة الاسلامية

لقد حددت الشريعة الاسلامية مبادئ عملية، يجب على المصارف الاسلامية التقيد بها، من أهمها:

- تحريم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاءا؛
- العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول؛
- النهي عن كسب المال بطرق غير مشروعة بعد الدخول في معاملات أو عقود تحتوي الامور التالية:

- الجهالة: وهي عيب يعتري شروط الصحة في المعاملات والعقود وما يتعارف عليه في الأصول والمبادئ الاجتماعية والمهنية؛
- الغرر: وهو تعريض المرء نفسه أو ماله للخطر أو الهلاك من غير أن يعرف؛
- الإسراف: وهو مجاوزة الحد المتعارف عليه في انفاق المال كالإنفاق في غير اعتدال، أو وضع المال في غير موضعه؛
- التعسف: وهو استخدام الحق أو المال على نحو يضر بصاحبه أو بالغير؛
- السحت: وهو كل مال اكتسب أو حصل عليه بطريقة غير شرعية، فهو حرام شرعا ويدخل فيه خيانة الامانة والتلاعب بالحقوق والربا وتعاطي العقود المحرمة؛
- الغبن: وهو النقص و الخداع في المعاملات وهو محرم شرعا.

- استثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات.
- قاعدة الغنم بالغرم: وقصد بالغنم هنا الحق في الربح، أما الغرم فيقصد به الاستعداد لتحمل الخسارة، وتعتبر هذه القاعدة أساسية في التعاملات القائمة على المشاركة، حيث يكون المتعامل مع المصرف الاسلامي شريكا في الربح والخسارة.
- ارتباط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد بمعنى الانتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا للمجتمع. وتكمن خصوصية الصيرفة الاسلامية فيما يلي: تلتزم بأسس ومبادئ الشريعة الاسلامية في كل عملياتها ولا تتعامل هذه بالربا أي لا تتعامل بسعر الفائدة الثابت دفعا أو ايرادا، استقطاب الموارد وتوظيفها يجب ان يتم بأدوات مالية أو عقود واساليب متوافقة مع الشريعة الاسلامية.[1]

ثانيا: وظائف الصيرفة الاسلامية

[1] يحياوي وفاء، لغراب سمية و منصوري الزين ، "دور المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تفعيل تثمير أموال الزكاة، ورقة مقدمة إلى الملتقي الدولي الثاني حول: المالية الاسلامية"، الجمهورية التونسية خلال فترة 27-28-2013/06/29، ص2.

تتمثل الوظائف الاساسية لمختلف المصارف الاسلامية في النقاط التالية:

- جذب المدخرات من أجل استثمارها في القطاعات المختلفة
- إدارة استشارات أموال الغير، حيث يكون المصرف مضاربا لقاء نسبة من ناتج الاستثمار في حالة تحقيق الربح فقط وإذا تحققت الخسارة فإن المصرف يخسر جهده ووقته ويتحمل صاحب المال الخسارة المالية.
- استثمار الاموال حيث يقوم المصرف بتوظيف الأموال المتاحة من مصادر ذاتية مع حسابات الاستثمار التي يتلقاها بصفته مضاربا عن طريق تأسيس منشآت قائمة.
- تقديم الخدمات المصرفية مقابل أجر محطة مثل الحوالات والشركات وفتح الاعتمادات واصدار خطابات الضمان وتقديم الخدمات الاستثمارية...، وهي تماثل الخدمات المقدمة من طرف المصارف التقليدية.
- تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال الإقراض أو من صندوق القرض أو صندوق الزكاة والصدقات وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو حزبية معينة.
- الإنجاز المباشر والاستثمار في المصارف الاسلامية، وذلك من خلال بيع ما سبق ان اشترته المصارف المذكورة من السلع بثمنه الأصلي مع اضافة هامش ربح عليه وكذلك من خلال القيام بتأسيس مشروعات جديدة أو المشاركة في آخر قائمة.[1]

المبحث الثاني: أدوات الصيرفة الاسلامية

المطلب الأول: مصادر أموال الصيرفة الاسلامية.[2]

أولا: الموارد الذاتية (المصادر الداخلية)

تتألف الموارد الذاتية في البنوك الاسلامية كما هو الشأن في البنوك التقليدية، من رأس المال والاحتياطات والارباح غير الموزعة (المحتجزة).

[1] محمد بوشعال ومحمد بشكيط، متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل، 2019-2020، ص33/32.

[2] جمال العسالي، سويسي طه عبد الرحمن، "البنوك الاسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد04، العدد01، جامعة زيان عاشور الجلفة،2013، ص256-259.

1) **رأس المال:** يعد رأس المال بالنسبة للبنك الاسلامي المصدر الاساسي للأموال اللازمة لبدء الاستثمار ويمثل الحماية والامان والثقة بالنسبة للمودعين، كما يمثل غطاء لامتصاص الخسائر المتوقعة.

والملاحظ أن أغلب البنوك الاسلامية أنشئت على أساس شركات مساهمة محدودة، ومن ثم فإن رأسمالها هو عبارة عن المدفوع من قيمة الأسهم المكتتب بها من قبل المؤسسين والمكتتبين في الاكتتاب العام، ويحدد المؤسسون اجراءات هذا الاكتتاب وشروطه من حيث عدد الاسهم وقيمة كل سهم بما يعطي على الأقل الحد الادنى لرأس المال المحدد من قبل البنك المركزي والهيئات المصرفية العليا التشريعية والرقابية في الدولة.

2) **الاحتياطات:** هي مبالغ مالية تقتطع بنسب معينة من صافي أرباح البنك الاسلامي بغرض تدعيم المركز المالي للبنك، ولذلك فإن هناك أنواعا من الاحتياطات منها: الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري (غير اجباري)، واحتياطات اخرى.

3) **الأرباح غير الموزعة (المحتجزة) :** وهي تلك الارباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع، وهي أيضا حقا من حقوق الملكية إي تخص المساهمين ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين حيث تلجأ الادارة في البنك الإسلامي أحيانا الى احتجاز جزأ من ارباحها وترحيلها الى أعوام قادمة يطلق عليها الارباح المرحلة أو الارباح غير الموزعة، وهذه الارباح يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك في توسيع نشاط البنك وتمويل استثمارات جديدة، مما يعطي للبنك قوة لمنافسة البنوك والمؤسسات الأخرى.

ثانيا: الموارد غير الذاتية للينوك الاسلامية (المصادر الخارجية)

تتشكل بالأساس من ودائع العملاء سواء كانوا أشخاص معنويين أو اعتباريين، وتعتبر الودائع من أهم الموارد غير الذاتية في المؤسسات البنكية الاسلامية.

وتستخدمها البنوك الاسلامية بطرق مغايرة، فالقاعدة العامة لديها، انها تتلقاها بناء على مبدأ المشاركة ليس القرض المبني على نظام الفائدة الثابت والمحددة، والودائع في البنوك الاسلامية تنقسم الى:

1) **الودائع (الحسابات) الجارية:**

وتسمى حسابات تحت الطلب أو بالاطلاع، وفيها يتم الايداع والسحب دون قيد ولا شرط وهي ودائع لا يجوز استعمالها شرعا إلا بإذن صاحبها، وتستوي البنوك الاسلامية مع البنوك التقليدية حيث لا تعطي أي عائد أو مقابل لأصحاب الودائع الجارية لأن مهمة البنك تجاه هذا النوع من الحسابات يكمن في الحفاظ على النقود لا غير.

" ومن الناحية المصرفية فإن الحساب الجاري هو عقد بين البنك والمودع بموجبه تتحول الحقوق النقدية الى عناصر حسابية، ينتج عن تسويتها ايداعا وسحبا رصيد دائن لصالح المودع، يكون مستحق الاداء في

نهاية المدة المتفق عليها او نهاية العمل اليومي او فورا، فهذا الحساب يجري في حركة مستمرة ما بين الزيادة والنقصان وفق وفقا لما يطرأ عليه من قيود تغير من حالته".

ويوفر البنك لأصحاب هذه الودائع دفاتر الصكوك (الشيكات) لتسهيل عملية السحب منها في أي وقت وفي حدود الرصيد الموجود، إضافة الى إجراء التحولات المالية من حساب لآخر مقابل عمولة معينة لتغطية تكاليف اصدار الصكوك وتحويل النقود...، الخ.

وهي جائزة شرعا لأنها بمثابة اجرة للبنك مقابل ادارته للحساب الجاري.

2) **الودائع الادخارية:**

هي الحسابات التي تفتح لتشجيع صغار المدخرين وتختلف هذه الودائع عن حسابات التوفير بالبنوك التقليدية الا أن اصحابها لا يحصلون على فائدة معينة ومحددة مسبقا وإنما يتحصلون على جزأ من الأرباح المحققة التي تحتسب على أساس الرصيد الأدنى للحساب بحيث يمنح المدخر عادة دفترا تسجل فيه كل عملية سحب أو ايداع.

وتستخدم البنوك الاسلامية عادة هذه الودائع في المشاريع الاستثمارية قصيرة الآجال وفق نظام المشاركة في الأرباح على أساس الرصيد الادنى للحسابات مع مراعاة نسبة السيولة المتوفرة لدى البنك لأن أصحاب هذه الودائع يمكنهم سحب جزء أو كل أموالهم بعد اشعار البنك بأسبوع أو اكثر حسب المدة المتفق عليها.

3) **الودائع الاستثمارية:**

وهي البديل للودائع الآجلة لدى البنوك التقليدية وهي تلك الاموال التي في الغالب يستطيع اصحابها استثمارها بأنفسهم فيوفضون البنك الاسلامي لاستثمارها، والى من يقوم بذلك على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة، وعادة ما تستثمر او تمول بهذا النوع من الودائع المشاريع المتوسطة أو طويلة الآجال.

ومن الودائع المالية التي تدرها الودائع الاستثمارية لأصحابها اكبر من العوائد التي تدرها الودائع الادخارية لأن الاموال الموظفة في الودائع الاستثمارية تكون كبيرة نسبيا، لذلك تضع البنوك الاسلامية حدا أدنى لفتح حساب الاستثمار من حيث المبلغ كما تضع حدا أدنى لمدة بقاء الوديعة لدى البنك بحيث لا يسمح بسحبها قبل مضي هذه المدة ليكون له حق الحصول على عائد.

ثالثا: الموارد الأخرى

تقوم البنوك الاسلامية بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية بما يسهم في تسيير معاملات الافراد المتعاملين معها، وبما يلي حاجاتهم ويحقق رغباتهم في مختلف الانشطة التجارية والصناعية والخدمية، وذلك مقابل عمولة ووفق المنظور الاسلامي للمصرفية الاسلامية، و تتمثل أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الاسلامية فيما يلي:

1) **إصدار خطابات الضمان (الكفالة):** ويقدم البنك الاسلامي هذه الخدمة لعملائه على أساس الوكالة بالأجر، ويحق له ان يتقاضى الأجور المتعارف عليها بين البنوك وذلك فيما عدا الفوائد المتحققة بين تاريخ تسديد هذه القيمة من قبل العميل.

2) **فتح الاعتمادات المستندية:** يعد الاعتماد المستندي من أهم وسائل الدفع لقيم البضائع وأكثرها انتشارا في عمليات التجارة الخارجية، كما انه وسيلة نموذجية لتسوية العمليات التجارية لأنها تضمن لكل طرف في عقد البيع تنفيد الطرف الآخر لالتزاماته العقدية.

3) **تحصيل وخصم الأوراق التجارية:** تقوم البنوك الاسلامية بعمليات تحصيل الشيكات عن العملاء وتتقاضى عمولة نظير تقديم تلك الخدمة للعميل (اجر التحصيل) استنادا لعقد الوديعة بين البنك والعميل، كما تقوم أيضا بخصم الكمبيالات نقدا قبل تاريخ الاستحقاق في مقابل تنازل عن جزأ من قيمتها.

4) **التحويلات المصرفية:** تقوم بتحويل الأموال داخليا وخارجيا، وذلك من حساب إلى حساب والى بنك محلي أو بنك في بلد أجنبي، كما تقوم بتحويل العملات المحلية والأجنبية بحسب سعر البيع والشراء في اليوم الذي يتم فيه التحويل، وتقدم البنوك الاسلامية هذه الخدمة باعتبارها وكيلا بالأداء ويحق لها أن تتقاضى أجرا عن هذه العملية حسب المصارف المترتبة عليها.

5) **عمليات الاكتتاب في الأسهم دون السندات:** تؤدي البنوك الإسلامية دور الوساطة في عملية الاكتتاب في الأسهم الخاصة بالشركات والمشروعات التي تباشر المعاملات والأنشطة وفق ما تقتضيه قواعد الشريعة الاسلامية ومقاصدها، " و يكون البنك في حالة قيامه بإصدار الأسهم وكيلا ويمكن اخذ الأجر أو العمولة نظير عملة الذي وكلته الشركة فيه".

6) **تأجير الخزائن الحديدية:** تقوم البنوك بتأجير خزائن حديدية لعملائها يستخدموها لحفظ الوثائق والمستندات السرية وكل المقتنيات النفيسة مقابل اجر يتقاضاه البنك نظير تقديم هذه الخدمة، ويختلف هذه الأجر باختلاف حجم الخزانة ومدة الاستفادة منها.

الشكل رقم 1-1: مصادر أموال الصيرفة الاسلامية.

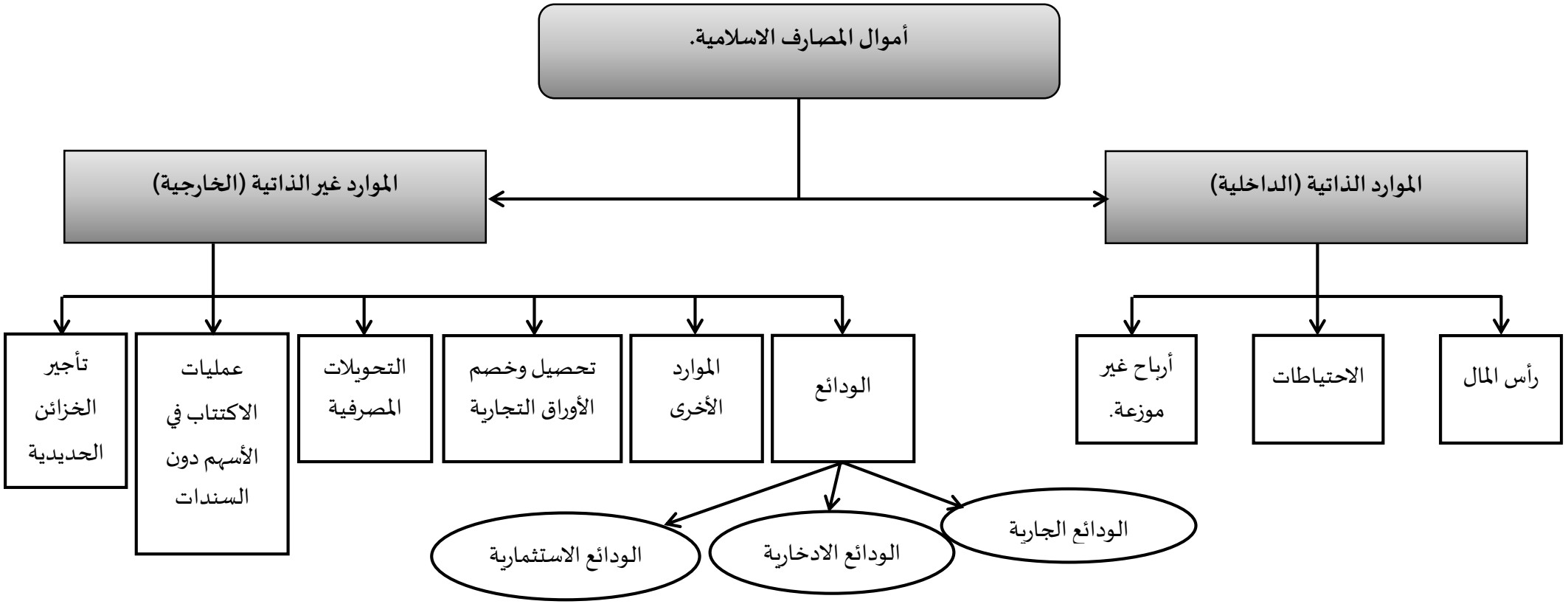

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما ورد في المرجع السابق: جمال العسالي، سويسي طه عبد الرحمن، ص256-259.

المطلب الثاني: صيغ وأساليب التمويل في الصيرفة الاسلامية

تعتبر الصيغ التمويلية من أهم الأدوات استعمالا في المصارف الإسلامية، والتي يمكن تصنيفها الى ثلاث صيغ اساسية والمتمثلة في: صيغ المشاركات، صيغ البيوع، وصيغ الإجارة.

أولا: صيغ المشاركات

1) المضاربة:

تعرف المضاربة على أنها من أشهر الصيغ التمويلية الاسلامية وأكثرها شيوعا، حيث أصبحت في العنصر الأساس في بناء الاقتصاد الإسلامي من خلال تكيفها وفق مبادئ الشريعة الاسلامية لتلائم عمل المصارف الاسلامية.

كلمة المضاربة في اللغة مشتقة من الضرب وهو السير في الأرض والسعي في طلب الرزق واستنادا لقوله سبحانه وتعالى (**وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله**). الآية 20 سورة المزمل.

أما الاصطلاح الفقهي : "هي نوع شركة على ان رأس المال من طرف، والسعي والعمل من الطرف الآخر وصورها الحديثة في الأعمال المصرفية الإسلامية، انها عقد اشتراك بين ارباب رأس المال وبين أهل الخبرة في الاستثمارات، فيقدم رب المال ماله ويقوم المضارب بالاستثمار. والمضاربة في أساسها مشاركة بين طرفين، أحدهما رب المال الذي يقدم المال والآخر العامل أو المضارب الذي يقدم جهده وخبرته، على أن يتم تقاسم الأرباح بين الطرفين حسب نسب شائعة من الربح يتفق عليها طرفا عقد المضاربة، وإذا حصلت الخسارة فتكون على رب المال، وتكون خسارة العامل بمقدار جهده الذي بدله بشرط ثبوت عدم التقصير في أداء مسؤولياته. الخ [1]

يمكن تقسيم المضاربة من حيث الشروط الى: [2]

أ. **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة شرعا يقيد بها المضارب للعمل في إطارها.

ب. **المضاربة المطلقة:** وهي المضاربة التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال في إطار الشريعة الاسلامية

[1] محمود عبد الكريم احمد الرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن،2001، ص41.

[2] -حسين سمحان، العمليات المصرفية الاسلامية، المفهوم والمحاسبة، مطابع الشمس، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2000، ص8.

ويمكن تقسيمها من حيث عدد الشركاء إلى: [1]

أ) **المضاربة الثنائية:** هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال ويقدم الطرف الثاني العمل، أي تكون العلاقة فيها ثنائية بين العامل ورب العمل فقط.

ب) **المضاربة المشتركة أو المتعددة أو الموازية:** وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، فتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد المضاربون وأرباب المال.

2) **المشاركة**

تعني المشاركة في اللغة الاختلاط والامتزاج، وجاء في لسان العرب أن المشاركة تعني مخالطة الشريكين في رأس المال. وتعني في الاصطلاح عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال للقيام بأعمال وأنشطة محددة.

ومعرفة بهدف تحقيق الربح الذي يجب أن يكون مشتركا بينهم، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المسؤوليات تجاه الشركة، كما لا يشترط تساوي نسب الأرباح بين الشركات، وأما الخسارة ان حدثت فيشترط أن تكون حسب حصة كل شريك في رأس المال، وكما هو واضح تختلف عقود المشاركة عن عقود المضاربة في أن رأس المال يتم تقديمه من جميع المشتركين في الشراكة بينما يقتصر الأمر في المضاربة على طرف واحد فقط. [2]

تأخذ المشاركة في البنوك الاسلامية عدة طرق، تنفذها حسب الصيغة التي تحكم العقد وتتمثل في:

أ) **المشاركة المباشرة "تمويل صفقة معينة":**

في هذا النوع يدخل البنك الاسلامي شريكا في عمليات تجارية أو استثمارية مستقلة عن بعضها البعض، حتى بالنسبة للمشروع الواحد، ويختص بنوع معين أو عدد محدد من السلع.

وفي هذا النوع من الشراكة يطلب البنك مساهمة مالية من العميل تتراوح بين 25% إلى 40% تبعا لنوع العملية، ويتم توزيع الارباح بين الطرفين كل حسب مساهمته في رأسمال الصفقة، بعد القيام بتخصيص جزء من الارباح للعميل نظير إدارته للعملية، وتعود أهمية هذا النوع بالنسبة للبنك إلى سرعة تصفية العمليات التجارية مما يؤدي إلى سرعة دوران رأس مال البنك، ومن ثم زيادة العائد إضافة إلى توزيع المخاطر بين البنك وعملائه.

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار السيرة ،عمان، 2008، ص63

[2] محمد محمود العجلوني ،البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية،،دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008 ،ص223-224.

ب) **المشاركة الدائمة:**

تعني المشاركة الدائمة، قيام البنك الاسلامي بالاشتراك مع شخص أو أكثر في مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي، عن طريق التمويل المشترك فيستحق كل من الشركاء نصيبه من الارباح حسب الاتفاق، وتكون المحاسبة بعد نهاية كل سنة مالية.

ج) **المشاركة في رأس مال مشروع:**

حيث يقوم البنك بتقييم رأس مال الشركة، ليحدد حجم التمويل الذي سيقدمه ويشترطان لا تقل مساهمة الشريك عن 15% من رأس مال الشركة (المشروع) المراد تمويلها.[1]

وتفضل البنوك الاسلامية هذا النوع من المشاركة عن المضاربة وذلك لأن المخاطر التي يتعرض لها أصحاب الودائع الاستثمارية تكون أقل، ففي حالة الخسارة لا يتحمل البنك إلا ما يقابل مساهمته في رأس المال، كما أن البنك يلزم العميل بتنظيم حساباته وإمساك دفاتر منتظمة إضافة إلى ممارسته نوعا من الرقابة على عمليات المشروع.

د) **المشاركة المنتهية بالتمليك (المتناقصة) :**

وهي المشاركة التي يتم فيها تحديد نصيب كل من البنك والعميل في رأس مال المشروع، وعندما يبدأ هذا المشروع في تحقيق الأرباح يتنازل البنك تدريجيا عن حصته في رأس المال ببيعها إلى العميل إلى أن يصبح هذا المشروع بعد مدة زمنية يتفق عليها، مملوكا بأملاكه من طرف العميل.

ويأخذ هذا النوع من المشاركة ثلاث صور هي:[2]

- يتفق البنك الشريك على تحديد حصة كل طرف في رأسمال المشاركة والشروط المرتبطة بذلك ثم يكون بيع حصة البنك إلى العميل بعد ذلك بعقد مستقل بعد انتهاء آجال المشاركة.
- يتفق البنك مع الشريك على المشاركة في تمويل كلي أو جزئي لمشروع ذي دخل متوقع، مقابل حصة من الأرباح مع اقتطاع جزء من أرباح الشريك لتسديد حصة البنك من رأس المال.
- يتفق البنك مع الشريك على أن يكون رأسمال المشاركة في شكل أسهم تمثل مجموع قيم المشروع المتفق عليها، ويحصل كل منها على نصيبه من الإيراد المتحقق، مع قيام الشريك بشراء جزء من أسهم البنك سنويا إلى أن يصبح المشروع بالكامل ملكا للشريك.

[1] احمد سليمان خصاونة، مرجع سابق ،ص85.

[2] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص:105.

3) المزارعة

تعرف المزارعة **لغة:** على وزن مفاعلة وهي مأخوذة من الزرع، أي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها.

اما **اصطلاحا:** هي عبارة عن دفع الأرض من مالكها الى من يزرعها او يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما وتعتبر عقد شركة حيث يقدم احد الشريكين مالا او احد عناصر الانتاج، وهي الأرض بينما يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض.

كما يمكننا اعطاء تعريف آخر للمزارعة والقول أنها عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة، ويكون الناتج حسب حصة كل واحد منهم ولمدة زمنية معينة.

من خلال ما سبق، يتضح بأن عقد المزارعة يتضمن ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- الأرض الصالحة للزراعة؛
- العمل الزراعي؛
- رأس المال العامل اللازم للزراعة من بذر وسماد آلات وأدوية.

4) المساقاة:

المساقاة في اللغة على وزن مفاعلة، وهي مشتقة من السقي.

اما اصطلاحا فإن عقد المساقاة عقد يرد على اصلاح الشجر، وهو دفع الشجر الى من يعتني به ويحافظ عليه بالتلقيح والتنظيف والري والحراسة وغير ذلك على ان يتم اقتسام ثمرة الشجر بين العامل وصاحب الشجر بحصص متفق عليها.

ثانيا: صيغ البيوع

1) المرابحة

مفهومها **لغة:** المرابحة مفاعلة من الربح وهو النماء، ويقصد كذلك الزيادة.

واصطلاحا: هي بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشترى به مع زيادة ربح معلوم.

ولقد اختلف الفقهاء في تعريفها فهي عند البعض البيع برأس المال وربح معلوم، وقال البعض الآخر هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة.

تنقسم المرابحة الى قسمين وهما[1]

أ. **المرابحة العادية:** وهي أن يقوم البنك بشراء السلع التي يحتاج إليها السوق، بناء على دراسة لأحوال السوق فهو يمتهن التجارة، فالبنك الاسلامي يقوم هنا بشراء السلع والقيام ببيعها مرابحة للمؤسسات، بثمن الشراء مضاف اليه المصاريف التي تكبدها البنك، وربح معلوم للطرفين، لكن التمويل بهذه الصيغة يكاد يكون منعدم في التمويلات البنكية الإسلامية، لعدم ملاءمته لطبيعة العمل البنكي الاسلامي.

ب. **المرابحة للآمر بالشراء:** يعرف بأنه قيام البنك بعملية تنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه البنك كليا أو جزئيا وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به، وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء.

تتمثل صيغة بيع المرابحة للآمر بالشراء في طلب الزبون من البنك بشراء سلعة ما بذكر أوصافها، مع الوعد من طرف المشتري بشراء السلعة من البنك مرابحة، وذلك بنسبة أو ربح متفق عليه بينهما، ثم بعد شراء السلعة من طرف البنك وتملكها يتم إمضاء عقد البيع بالمرابحة بين البنك والآمر بالشراء ويتم التسليم، ويدفع الثمن دفعة واحدة أو على دفعات حسب إمكانية العميل المالية.[2]

2) **السلم**

لغة: السلم معناه الإعطاء والترك والتسليف، أما السلم **اصطلاحا:** فهو بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا، وهو بيع مال بمال يقبض فيه الثمن عاجلا وتسلم فيه البضاعة آجلا، فهو ثمن عاجل بثمن آجل.[3]

ويستمد بيع السلم مشروعيته من مشروعية بيوع الأجل لقوله تعالى: "**وأحلّ الله البيع وحرّم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النارهم فيها خلدون" (سورة البقرة الآية 275).**

[1] حبيب بن باير، وعبد القادرعبد الرحمان وسايح، حمزة ، "تطبيقات صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على مبدأ الدين التجاري" ،مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الأول ،سبتمبر 2010،ص ص108-109.

[2] محمود إبراهيم مصطفى الخطيب ، "من صيغ الاستثمار الإسلامي المرابحة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار" ،بحث مقدم في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ،جامعة أم القرى ،مكة المكرمة ،الفترة23-1426/4/26ه،الموافق 08.ص،6/2005 -3-5-31

[3] جمال الدين بن منصور الأنصاري، لسان العرب ،دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان 2001 ،ص:343.

3) **الاستصناع**

الاستصناع في **اللغة:** من فعل صناعة، وهو طلب الصنعة أي طلب صناعة الشيء وهو مقيد بالمجال الصناعي، فلا يكون طلب التجارة أو الزراعة استصناعا.

وفي **الاصطلاح** هو بيع عين موصوفة في الذمة لا بيع عمل، وشرط عمله على الصانع

وبالتالي فهو عقد بيع عين مما يصنع صنعا يكون فيه البائع هو الصانع الذي يلتزم بصنع العين الموصوفة بالعقد بمواد من عنده مقابل ثمن محدد.[1]

ويتم أسلوب الاستصناع في البنوك الاسلامية بتمويل مشروعا كاملا بواسطة التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة) على تسليمه المشروع كاملا بمبلغ محدد ومواصفات محددة وفي تاريخ معين، ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، يمثل الفرق بين ما يدفعه البنك وما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي يؤول الى البنك.[2]

إذن الاستصناع هو دخول البنك في وساطة بين طالب والصانع لتمويل صناعة أو انشاء أصل معين بمواصفات محددة.[3]

ثالثا: صيغ الإجارة

الإجارة بكسرة الهمزة، هي بيع المنافع، وشرعا هي بيع المنافع بعوض معلوم.[4]

تعرف الإجارة على أنها " عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة منعين معلوم أو موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم.[5]

تهتم البنوك الاسلامية بتوفير التمويل للمؤسسات من خلال صيغة الإجارة والتي تتمثل في إيجار الآلات والمعدات من طرف البنك للمؤسسات، ويتخذ بهذه الصيغة شكلين هما:

---

[1] محمد محمود العجلوني ، مرجع سابق ،ص283.

[2] بكري ريحان ، دور المصارف الإسلامية في الحد من الآثار السلبية للعولمة وأبعادها الاقتصادية ،الأردن،2001،ص232.

[3]ميلود بن مسعود، مرجع سابق،ص48.

[4]احمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل،القاهرة،1981،ص17.

[5]عبدالوهاب، إبراهيم أبو سليمان، "عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000، ص22.

أ. **الإجارة التشغيلية:** وهي الإجارة التي لا يسبقها وعد بالتمليك، حيث يقوم البنك الاسلامي بشراء الآلات والمعدات التي يراها تتمتع بقابلية جيدة في السوق، وان المؤسسات في حاجة اليها ليقوم باستئجار للمؤسسات مقابل اجر معين ويتحمل البنك تبعات الصيانة والتأمين وغيرها، وتتفاوت فترة الايجار بين ساعة وشهور عديدة، وبعد انقضاء المدة المتفق عليها في لإجارة يسترد البنك الأصل المؤجر، ليقوم البنك بإعادة ايجاره مرة أخرى لمؤسسة أخرى هذا النوع عملية تجارية أكثر منها مالية.

ب. **الإجارة المنتهية بالتمليك:** عرفها الدكتور جيك الحكيم أنها " عقد إيجار مقرون بوعد البيع يقوم بموجبه المتعاقدين بإيجار شيء إلى آخر لمدة معينة يكون للمستأجر عند انقضائها خيار شراء بسعر معين".

فهي عملية تأجير تنتهي بتميلك الأصل المؤجر للمستأجر، عن طريق بيعه له من طرف المؤجر، وهذه طبعا بعد الوفاء بقيمته من خلال الأقساط المدفوعة خلال مدة التأجير حيث يكون تسديد القسط الأخير عن طريق عقد بيع منفصل عن عقد الإجارة يتملك بموجبه المستأجر الأصل أو العين المؤجرة.

المطلب الثالث: الفرق بين الصيرفة الاسلامية والصيرفة التقليدية

رغم تشابه الصيرفة الاسلامية والصيرفة التقليدية في العديد من الجوانب، الا ان هناك العديد من الاختلافات الجوهرية بينهما، تم تلخيصها في الجدول الموالي:[1]

[1] سامر مظهر البلتاجي، "الفروق الجوهرية بين المصارف الربوية و المصارف الإسلامية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد الخامس والسبعون، كانون الأول 2014 ،المجلس العلم للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص13-17.

الجدول رقم 1-2: مقارنة الصيرفة التقليدية والصيرفة الاسلامية.

المقارن	المصارف الربوية	المصارف الاسلامية
الوظيفة الأساسية	الإقراض والاقتراض مقابل فائدة محددة	المضاربة الشرعية ومختلف أشكال التمويل مثل المشاركة والمرابحة.
الأهداف العامة	تعظيم حقوق المساهمين بالاعتماد على سعر الفائدة مع التركيز على عاملي المخاطرة والربحية في جميع تعاملاتها.	تعظيم حقوق المساهمين من خلال الربح والخسارة الناجمة عن ممارسة الأعمال الشرعية وتطهير العاملات المصرفية من الربا وبناء نظام اقتصادي اسلامي.
الضو ابط المهنية	إدارة الأصول والخصوم بأفضل ربحية ممكنة من خلال سعر الفائدة.	إدارة الأصول والخصوم بأفضل ربحية ممكنة مضبوطة بأسس شرعية للمصرف.
العمليات والأهداف تتو افق مع	قوانين المصاريف العالمية	ضوابط الشريعة الاسلامية
الوساطة المالية بين العميل والمصرف	تنفذ كمقرض ومقترض	تنفذ كشريك
المال هو	سلعة يتم الاتجار فيها.	وسيلة يتم الاتجار بها.
الضمانات المطلوبة	عقارية وتجارية وشخصية	**ضمان المشروع ودراسة الجدوى وتقديم كفلاء.**
التضخم	يعادل سعر الفائدة السائد على أقل تقدير	لا يوجد لأن المصرف شريك في الربح والخسارة
تحصيل وحسم السندات	موجود مقابل فائدة ربوية	غير موجودة لأنها تعتمد على الربا
التعامل مع المصارف الأخرى	على أساس الفائدة الربوية	على أساس الصيغ التمويلية الاسلامية وفي المعاملات الجائزة شرعا

العلاقة مع البنك المركزي	على أساس الفائدة الربوية	وديعة بدون فوائد ربوية
أسهم المصارف تباع في البورصة	نعم تباع في البورصة	نعم تباع في البورصة
الرقابة الشرعية	غير موجودة	موجودة ويجب أن تكون ذات سمعة جيدة
صيغ التمويل	التمويل التقليدي يحدد علاقة المصرف بالمقرض بالفائدة دوما	التمويل الاسلامي مضارب في المدى القصير، متاجر على المدى الطويل.
المخاطر	يتحملها المقترض لأن للمقرض ضمانات	مشتركة بين المصرف ومالك المشروع
الخدمات المقدمة	جميع الخدمات المصرفية بالإضافة إلى بعض النوافذ الاسلامية	فقط الخدمات المصرفية غير الربوية إضافة لخدمات تكافلية واستشارية

المصدر: سامر مظهر البلتاجي، "الفروق الجوهرية بين المصارف الربوية و المصارف الإسلامية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد الخامس والسبعون، كانون الأول 2014 ،المجلس العلم للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص13-17.

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل تطرقنا الى ابراز المفاهيم العامة والاساسية للصيرفة الاسلامية الى جانب صيغ التمويل المعتمدة فيها، واستخلصنا ان اهم ما يميز الصيرفة الاسلامية هو الالتزام بالضوابط الشرعية والابتعاد عن التعامل بالفائدة سواء في تقديم الخدمات المصرفية، او في العمليات التمويلية.

ونظرا للتغيرات الاقتصادية العالمية، وتطور البنية المالية للنظام المصرفي الاسلامي، اصبحت الصيرفة الاسلامية من أهم صيغ التمويل التي تعتمد عليها معظم الدول، نظرا لنجاعتها في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية وقدراتها الكبيرة على تجميع المدخرات وامتصاص الفوائد المالية في الأوساط الشعبية، وتضم الصيرفة الاسلامية المنتجات والأدوات التالية: المضاربة، المشاركة، المرابحة، السلم، بالإضافة الى منتجات أخرى كالبطاقات المصرفية الإسلامية.

ورغم ذلك فإن المصارف التقليدية تفرض وجودها بشكل أكبر على الساحة المصرفية، وتعتبر منافسا قويا وذو خبرة واقدمية طويلة بمقارنتها مع المصارف الاسلامية.

الفصل الثاني:
تفعيل الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري

تمهيد

المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر

خلاصة

تمهيد

يعد النظام المصرفي الجوهر الأساسي والقلب النابض لأي دولة، خاصة باعتباره ميزان التقدم الاقتصادي، اذ اعتمدت البنوك منذ نشأته على الفائدة في معاملاتها الى غاية ظهور المصارف الاسلامية.

ونظرا للتطور السريع الذي شهدته هذه الأخيرة، وظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة في الدول الاسلامية، الى جانب دورها البارز في تحريك عجلة النمو الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى بالعديد من دول العالم بما فيها الجزائر الى التوجه نحو الصيرفة الاسلامية وتبني النظام المصرفي الاسلامي عن طريق فتح فروع ونوافذ خاصة بها في مختلف البنوك التقليدية.

وعلى ذكر ما سبق نتطرق في هذا الفصل الى المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري
- المبحث الثاني: واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر.

المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري

يعتبر النظام المصرفي البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى اقتصاد بلد ما، فكلما كان هذا الأخير متطورا كان الاقتصاد أكثر تطورا، حيث عملت الجزائر على تشكيل النظام المصرفي وذلك من خلال اضفاء السيادة على المؤسسات المالية وهياكل الدولة.

المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي الجزائري

يأخذ النظام المصرفي الجزائري شكل هرم يقف في قمته البنك المركزي، ويعبر هذا النظام عن المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف.

1) النظام المصرفي أثناء الاحتلال

تميز النظام المصرفي في هذه الفترة بظهور شبكة هامة من البنوك التجارية ومنشآت لإعادة الخصم حيث كانت تخدم مصلحة المعمرين فقط بحيث تم انشاء:

- أول مؤسسة مصرفية انشات هي تلك التي تقررت وفقا للقانون الصادر في 1843/07/19، لتكون بمثابة فرع بنك فرنسا حيث يقوم هذا الأخير بالمساهمة فيه بالإضافة إلى مساهمة الأفراد، وبدأ هذا الفرع بإصدار النقود فعلا منذ سنة 1848 ولكن توقف بفعل ثورة 1848/02/28 التي قامت في فرنسا وفي جويلية من نفس السنة ألغي المشروع تماما؛

- ثاني مؤسسة هي البنك الوطني للخصم والتي اقتصرت وظيفتها على الائتمان فقط دون حق الاصدار، مما أدى إلى تضييق وحصر مجال عملها وفشل هذه المؤسسة راجع لقلة الودائع؛

- ثالث مؤسسة مصرفية انشات هي بنك الجزائر في 1851/08/04 برأس مال يقدر ب3 ملايين فرنك فرنسي، وكان يمارس نشاطه بصفة مزدوجة من حيث الاصدار والائتمان ولكن بعد الازمة التي تعرض لها ما بين 1880 و1900 قررت السلطات الفرنسية تغيير مقره ونقله إلى باريس مع تغيير اسمه لبنك الجزائر وتونس، كما تغير معه أسس الإصدار والتغطية وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار في تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك، وعند استقلال تونس انفصل الفرع التونسي عن البنك وأصبح يحمل اسم بنك الجزائر ومقره الدائم باريس إلى غاية استقلال الجزائر، حيث أطلق عليه اسم البنك المركزي الجزائري.[1]

[1] ناقة رانيا، تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المصرفية، مذكرة تخرج شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي –ام بواقي-، 2021/2020،ص09/08.

2) **النظام المصرفي غداة الاستقلال**

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا تابع للاستعمار، بحيث نتج عن خروج المستعمر من الجزائر آثار على بنية النظام المصرفي والمالي نذكر منها:[1]

- هجرة رؤوس الأموال وسحب الودائع من طرف المعمرين بالجزائر وتحويلها إلى الخارج؛
- توقف المصارف العاملة في الجزائر نهائيا عن العمل؛
- هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير المصارف مما انعكس سلبا على ادائها؛
- التطلع إلى بناء نظام اقتصادي اشتراكي والانفتاح على العالم الخارجي.

ويمكن تقسيم تطور النظام المصرفي الجزائري خلال هذه الفترة إلى مرحلتين:

أولا: مرحلة ما قبل الهيكلة: تم تقسيم هذه المرحلة الى فترات كالتالي:

- **من 1962 الى 1970:** لقد عملت السلطات الجزائرية بعد نيل استقلالها باستعادة كامل حقوقها بحيث قامت بإنشاء ما يعرف بمؤسسات السيادة النقدية والمالية وقامت بتبني النظام الاشتراكي والقيام بمجموعة من الاجراءات أهمها:

- انشاء البنك المركزي الجزائري (BCA) في 1963/01/01 بموجب قانون رقم 144/62 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي 1962/12/13 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي؛
- في 1963/06/29 الفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية والخزينة العمومية الجزائرية؛
- لتكريس هيمنة الدولة على الاقتصاد الوطني تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في 1963/05/07 بموجب القانون رقم 165/63، ومع تغيير النظام الأساسي للصندوق تم تغيير اسمه فاصبح البنك الجزائري للتنمية ووضعه تحت وصاية وزارة المالية، وانشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

[1] ناقة رانيا، المرجع السابق، ص10.

- بعد القيام بتأميم البنوك تأسست ثلاث بنوك تجارية عمومية جزائرية كانت تحتكر القطاع وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA) انشئ في تاريخ 16 جوان 1966 بمرسوم رئاسي رقم 178/66 ليسد الفراغ المالي الذي احدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي الاشتراكي والزراعي، انشاء القرض الشعبي الجزائري (CPA) في 1966/12/29، انشاء البنك الخارجي الجزائري (BEA) في 1967/11/01.[1]

واستكمالا للإجراءات السابقة تم انشاء "الدينار" كوحدة نقدية جزائرية في 1964/04/01.

- **من 1970 حتى 1982**

تم اصدار قانون المالية 1971 الذي تميز بثلاث ميزات هي: نزع تخصص البنوك، مركزيتها، وهيمنة الخزينة العمومية اذ تساهم ب70% تقريبا في تمويل القطاعات الاقتصادية والبرامج التنموية، مع انشاء البنك الجزائري للتنمية بتاريخ 1971/06/07 الذي نتج عن تمويل الصندوق الوطني للتنمية، وانشاء هيئتين استشارتين في 1971/06/03 هما المجلس الوطني للقرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية، كما حملت اصلاحات 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل والتي تم من خلالها تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة، وبذلك تم اهمال دور البنوك في التنمية وتعاظم دور الخزينة العمومية في هذا المجال، اذ فقدت البنوك التجارية قدرتها في تنفيذ مهمتها فيما يخص المراقبة وتسيير المؤسسات المصرفية، واصبح البنك هيئة تسجل حركة الأموال فقط ولا يتمتع بخاصية البنك بمعنى الكلمة.[2]

ثانيا: مرحلة اعادة هيكلة المؤسسات المصرفية

- تم اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري انبثق عنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بتاريخ 1982/03/13 بمقتضى المرسوم رقم 206/82؛
- إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري CPA بتأسيس بنك التمية المحلية BDL بموجب المرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 1985/04/30؛
- إصدار قانون المالية لسنة 1986؛ تم اصداره بموجب القانون رقم 12/86 الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقرض، وتم ادخال اصلاح جذري على الوظيفة البنكية، وقد اتجه هذا القانون الى ارساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي وهو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية؛
- صدور القانون 1988: جاء صدور قانون 1986 قبل صدور قوانين الاصلاحات عام 1988 وعليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى وهذه القوانين كما أنه وأخذا بالاعتبار المستجدات التي

[1] قلمين فايزة، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر، 2014/2014، ص58.

[2] ملحوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/2008، ص72.

طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، كان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون مق 01/88 الصادر في 1988/01/12 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وفي هذا الاطار بالذات جاء القانون 06/88 الصادر في 1988/01/12 المعدل والمتمم للقانون 12/86 السابق ذكره ومضمون قانون 1988 هو اعطاء الاستقلالية للبنوك في اطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني ان نشاط البنك يخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.[1]

المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي الجزائري

يتكون النظام المصرفي الجزائري من ثلاثة هياكل أساسية، تتمثل في بنك الجزائر ومجموعة من المصارف والمؤسسات المالية، والتي سوف نعرضها فيما يأتي:[2]

1) **بنك الجزائر:**

تم انشاء مصرف الجزائر بمقتضى قانون 1962/12/13، وأسند له بموجب قانونه الأساسي، احتكار اصدار النقود ومهمة بنك احتياطي لإدارة القرض ومراقبته.

يمثل بنك الجزائر مؤسسة عمومية تقع في قمة هرم النظام المصرفي الجزائري فهو بنك البنوك الذي تخضع له بقية المصارف ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى، ويتكون من الهيئات التالية:

1.1. **مجلس ادارة بنك الجزائر:** ويقوم باتخاذ كافة الاجراءات التنظيمية وإصدار القوانين واللوائح التي تنظم عمليات بنك الجزائر مثل: إعداد الميزانية العامة للبنك، تمثيله أمام القضاء، إبرام الاتفاقات وفتح الفروع والوكالات التابعة له.

1.2. **مجلس النقد والقرض:** يعتبر السلطة النقدية في الدولة، ويقوم بكل ما يتعلق بالتنظيم والاشراف والرقابة على النظام المصرفي والنقدي في الجزائر.

1.3. **اللجنة المصرفية:** تراقب مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، ومن ثم تحديد المخالفات واصدار العقوبة المناسبة لذلك.

2) **البنوك العاملة في الجزائر**

[1] الطاهر هارون، نادية العقون، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير، "جامعة جيجل" حول المنظومة المصرفية في الالفية، 7/6 جوان 2005، ص195/194.

[2] عبدالرزاق بوعيطة، "واقع وآفاق الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الاسلامية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد9، العدد3، جامعة برج بوعريريج، 2018، 243.

يتشكل النظام المصرفي في نهاية 2016 من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة، وتقوم المصارف بصفتهم وسطاء معتمدين بجمع الموارد لدى الجمهور، وبتوزيع القروض للزبائن مباشرة أو من خلال شراء سندات في السوق المالية مصدرة من طرف مؤسسات اقتصادية ومؤسسات مالية أخرى، بالإضافة إلى اتاحة وسائل الدفع للعملاء وتسييرها، كما تقوم بمختلف العمليات المصرفية الملحقة.

والجدول التالي يوضح أنواع المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري.[1]

الجدول رقم 2-1: أنواع المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري

بنوك محلية	بنوك عربية	بنوك أجنبية
بنك الجزائر الخارجي البنك الوطني الجزائري بنك الفلاحية والتنمية الريفية بنك التنمية المحلية القرض الشعبي الجزائري الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	البنك العربي بنك الخليج بنك الاسكان للتجارة والتمويل FRANSBANK EL-DJAZAIR بنك البركة المؤسسة العربية المصرفية بنك السلام تريست بنك	Citibank Natixis-Bank Societe Generale Algerie HSBC BNP Paribas Credit Agricole

المصدر: بنك الجزائر،" التقرير السنوي 2016 ،"سبتمبر 2017 ،ص 81-82

[1] عبدالرزاق بوعيطة، المرجع السابق، ص244-245.

3) المؤسسات المالية العاملة في الجزائر

حدد القانون الجزائري مهام المؤسسات المالية بأنها كل المهام التي تقوم بها المصارف ما عدا تلقي الأموال (الودائع) من الجمهور وإدارة وسائل الدفع، ويبلغ عدد المؤسسات المالية العاملة بالجزائر (09) مؤسسات موزعة بين مؤسسات مالية متخصصة وشركات تمويل تأجير.[1]

وهي ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-2: أنواع المؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي الجزائري:

مؤسسات مالية متخصصة	شركات تمويل تأجيري
- شركة إعادة التمويل الرهني SRH ؛ - البنك الشركة المالية للاستثمار والتوظيف Sofinance؛ - سيتيلام الجزائر Cételem؛ - الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي - CNMA	- الشركة العربية للإيجار المالي ALC ؛ - المغاربية للإيجار المالي؛ - إيجار ليزينغ؛ - الشركة الوطنية للإيجار المالي - الجزائر إيجار

المصدر: بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2016 ،"سبتمبر 2017 ،ص 82.

[1] عبدالرزاق بوعيطة، المرجع السابق، ص245/244.

تقوم الجزائر بسلسلة من الاصلاحات التي تشمل المنظومة المصرفية من أجل دعم سلامة المصارف والمؤسسات المالية؛ وينعكس ذلك في الأمر رقم 11/03 بتاريخ 2003/08/26 الذي يعيد النظر في الأحكام القانونية التي جاء بها القانون رقم 10/09، وبخاصة فيما يتعلق بالإجراءات التالية:

- تخفيض حجم الديون المتعثرة؛
- تحسين نوعية المحافظ وإدارة المخاطر؛
- تحضير البنوك لتطبيق معايير بازل 2و3؛
- تكثيف سياسات وأدوات ضمان القروض؛
- إنشاء مؤسسة ضمان القروض؛
- إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية؛
- توسيع أنظمة الرقابة الداخلية؛
- وضع وسائل لمكافحة غسيل الأموال والوقاية من الجرائم المالية؛
- وضع سياسات وآليات للحفاظ على المعلومات؛
- الشروع في استثمارات لضمان أمن الأموال والمواقع البنكية؛
- رفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف والمؤسسات المالية في 2008/12/23 تم إصدار النظام رقم 0408 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيث يصبح 10 مليار دينار جزائري كحد أدنى بالنسبة للمصارف أو 35 مليار دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية، وذلك من خلال أجل مدته سنة واحدة.

المطلب الثالث: تطور المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر

جاء في تدخل محافظ البنك المركزي أمام المجلس الشعبي الوطني الآتي:

- أنه في نهاية 2016 تعزز النظام المصرفي بعشرين وكالة جديدة ليرتفع عدد وكالات الشبكة المصرفية من 1557 وكالة في نهاية 2015 إلى 1577 في نهاية 2016، مع ملاحظة هيمنة واسعة للشبكة العمومية بواقع 1151 وكالة بينما تضم الشبكة الخاصة 426 وكالة، وفي 2017 تم اعتماد 35 وكالة جديدة، ومع ذلك تبقي الوساطة المصرفية ضعيفة نسبيا وفي حاجة الى تحفيز اكبر.

- وفيما يخص مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، فمنذ فيفري 2016 خرجت الجزائر من قائمة البلدان التي تعرف اخفاقات استراتيجية في هذا الميدان، وذلك طبقا لما جاء في البيان العام لمجموعة العمل المالي (GAFI)، لا يزال أمام القطاع المصرفي الجزائري الكثير من العمل، فعلى سبيل المثال يشكل القطاع المصرفي الجزائري نسبة 4,9% فقط من القطاع المصرفي العربي، على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يشكل نسبة 8,4% من الاقتصاد العربي، ويدل هذا الامر على وجوب مواكبة القطاع المصرفي في الجزائر أهمية وحجم الاقتصاد الجزائري؛ وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المصارف الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس اموالها، الا انها لا تزال تعاني من صغر احجامها مقارنة مع المصارف العربية والاجنبية، وتجدر الاشارة الى المصارف الخاصة الموجودة في الجزائر هي فروع لبنوك اجنبية مما يعني غياب المصارف الوطنية ذات الملكية الخاصة، وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف مستوى الخدمات المقدمة وعلى تطوير المنتجات المصرفية.[1]

[1] محافظ البنك المركزي، "حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017"، بنك الجزائر المركزي، فيفري 2018، ص05.

المبحث الثاني: واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر

تعتبر التجربة الجزائرية في مجال الصيرفة الاسلامية حديثة النشأة مقارنة مع تجارب الدول الأخرى، إلا أنها قد حققت مع ذلك نتائج مرضية ورواجا كبيرا لمنتجاتها، كما شهدت أصولها نموا متواصلا، حيث فتحت الجزائر المجال للصيرفة الاسلامية لتكون ضمن نظامها المصرفي منذ ان سنت قانون النقد والقرض 10/90 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الاسلامية.

المطلب الأول: دوافع توجه الجزائر نحو الصيرفة الاسلامية وأهمية نوافذها

أولا: الدوافع

هذا التوجه نحو توطين الصيرفة الاسلامية يرجع في المقام الأول إلى وجود إرادة سياسة تدفع في هذا الاتجاه، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها: [1]

1) **الارادة السياسية**

توفر قدر من الارادة السياسية التي دفعت في اتجاه توطين المصرفية الاسلامية في البنوك التجارية، وقد عبر عن ذلك رئيس الحكومة الجزائرية بقوله: "ان العمل بالصيرفة الاسلامية يدخل ضمن توجهات الحكومة لتطوير المنظومة المالية وتنويع منتجاتها وخدماتها، واكد أن الصيرفة الاسلامية سيتم العمل بها وتعميمها بشكل تدريجي بالاعتماد على طرق علمية ودقيقة في اطار مبادئ الشريعة الاسلامية وذلك لكسب ثقة المواطن. "(وكالة الانباء الجزائرية، 2020/08/04)".

2) **الاستفادة من مزايا التمويل الاسلامي**

لعل من أهم أسباب هذا التوجه هو الاستفادة من مزايا التمويل المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي، فالتمويل الاسلامي تمويل اخلاقي يلعب دور كبير في تطوير الاقتصاد الحقيقي والوقاية من الأزمات الملية، فهذا التمويل يحظر المتاجرة بالقروض، ويعتمد على مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين المصرف والعميل، وتحريم الربح بدون مخاطرة، وتوخي المعايير الاخلاقية في المعاملات، وهو ما جعله اكثر قدرة على التصدي وامتصاص آثار الأزمات المالية، هذا وقد أقر العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الاسلامية وصحة القوانين التي تحكمها بل تعدى الأمر إلى الدعوة إلى الأخذ بها، فقد لاقت المصارف الاسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها،

[1] د. العرابي مصطفى وطروبيا نذير، "توطين الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 20-02"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد02، ديسمبر2020، ص 254-255-256.

وإفساح المجال لعملها بل والاشادة الدولية بها خاصة بعد اعقاب أزمة 2008، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الاسلامية الذي عقد في لندن عام 2009م:" إن المصرفية الاسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية"، وقد دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الاسلامي للنظام المصرفي في فرنسا (Clarisse, 2009).

وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس أن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الاسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين، وفي نفس السياق صرحت وزيرة المالية الفرنسية سابقا والمديرة السابقة لصندوق النقد الدولية والمديرة العامة للبنك الاوروبي (ECB) حاليا كريستان لاغارد، بأنها ستكافح لاستصدار قوانين يجعل الصيرفة الاسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا.

3) وضعية الاقتصاد الجزائري

كما هو معلوم ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي مرهون بتقلبات اسعار البترول وقد مرت الجزائر بأزمة اقتصادية حادة منذ سنة 2014 جراء تراجع ايراداتها النفطية، التي تشكل أكثر من90% من أجمالي ايراداتها.

ان التراجع الحاد في اسعار النفط بالأسواق الدولية لتبلغ ادنى مستوياتها منذ عقود في بداية سنة 2020، وتفشي جائحة كورونا بالبلاد وتعطيلها لأغلب مرافق الحياة، أدى إلى تآكل جزء كبير من احتياطات الجزائر من العملة الصعبة لتصل غلى حدود 62 مليار دولار في فيفري 2020، ومن هذا المنطلق فإن الجزائر تمول على الصيرفة الاسلامية ضمن حملة اصلاحاتها الاقتصادية لدعم اقتصادها وتوفير التمويل اللازم لموازنة الدولة، والاستفادة مما تقدمه الصيرفة الاسلامية من خدمات ومنتجات تعزز ودعم النمو والتنمية، فبالإضافة إلى تعبئة المدخرات تساهم في ترقية الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم لمختلف الاقطاعات الاقتصادية ولمختلف المؤسسات من خلال مختلف الصيغ التي تقدمها.

4) **محاولة امتصاص السيولة من السوق الموازية (محاربة الاكتناز المالي)**

تشير بعض التقديرات ان السيولة المتداولة في القطاع غير الرسمي تتجاوز 50 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ميزانية الدولة حسب تقديرات غير رسمية، وقد حاولت البنوك امتصاص هذه السيولة من قبل لكن كل محاولاتها باءت بالفشل، فقد سبق للجزائر ان أطلقت في أبريل 2016 عملية اقتراض داخلية في شكل سندات خزينة، بهدف استقطاب الأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي، لكن الغالبية من الجزائريين تجنبت العملية بسبب الفوائد، وبلغ حجم الشراء قرابة 5مليارات دولار فقط، في حين كانت الحكومة تسعى إلى جمع قرابة 27 مليار دولار على الأقل.

إن مشروعية صيغ التمويل الاسلامي وتنوعها ومرونتها في توفير التمويل بآجال مختلفة، من شأنها تعبئة جزأ كبير من المدخرات المحلية والسيولة النقدية المتراكمة خارج القنوات غير الرسمية وتوجيهها نحو أهداف تمويل الاقتصاد وتنويعه.

5) **الوازع الديني**

إن اعتماد المصرفية الاسلامية في البنوك يأتي استجابة لرغبات فئة كبيرة من المواطنين الجزائريين الذين يرغبون في توظيف واستثمار أموالهم وفق الشريعة الاسلامية وبالتالي تعزيز الادوات المالية بما يلائم قناعاتهم.

6) **صغر حجم السوق المصرفي الاسلامي**

هناك سبب آخر لهذا التوجه وهو أن الجزائر كبلد اسلامي لا تتوفر الى غاية الآن إلا على بنكين فقط (بنك البركة وبنك السلام)، الذين يتعاملان بالتمويل الاسلامي مع 3% فقط من الحصة السوقية، وكما هو معلوم توجد بالجزائر 29 مؤسسة بنكية، منها 7 بنوك عمومية (حكومية)، وأكثر من 20 بنكا أجنبيا.

7) **الدفع نحو شمولية البنوك الجزائرية وتعظيم أرباحها**

إن من بين مبررات اعتماد الصيرفة الاسلامية في المصارف التقليدية العمومية هو السعي نحو زيادة شموليتها من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، وزيادة تنافسيتها وتعظيم أرباحها، خاصة إذا علمنا أن معدلات عائد الاستثمارات في الصيغ المصرفية الإسلامية مرتفعة مقارنة بمعدلات العائد في التمويل التقليدي والمعتمد أساسا على الإقراض بالفائدة.

ثانيا: اهمية فتح النوافذ الاسلامية في الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الجزائري

ان البنوك والمؤسسات المالية التقليدية في الجزائر معنية بظاهرة فتح النوافذ الاسلامية، لما لها من آثار اقتصادية هامة نذكر منها:[1]

1) **امتصاص الأموال المكتنزة خارج القطاع البنكي:** تحاول السلطات الجزائرية استقطاب الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية عن طريق الخدمات الإسلامية وتسهيل عملية جمع أموال السوق السوداء، حيث يعتبر مشكل الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، أحد أهم المشاكل التي تؤرق المسؤولين، وتعيق تطور الاقتصاد الوطني.
2) **التنويع الاقتصادي:** التذبذب وعدم الاستقرار في اسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على القطاع النفطي، وهو الشيء الذي دفع الحكومة الجزائرية الى البحث في ايجاد خيارات أخرى لتنويع مصادر التمويل بهدف دفع عجلة الاقتصاد الوطني، واستقطاب الأموال والادخارات الهائلة المتداولة خارج القطاع البنكي حيث اصبحت الحاجة الى التطرق للصيرفة الاسلامية وتطويرها في الجزائر اكثر من ملحة، لما لها من آثار ايجابية في المساهمة في تمويل برامج التنمية.
3) **القدرة على تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:** يعتبر التمويل الاسلامي من أفضل الأساليب الملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقادر على تغطية احتياجاتها التمويلية خلال كل مراحل حياتها، فهو يملك من الخصائص والسمات ما يؤهله لذلك، حيث ينقل التمويل من اسلوب الضمان والعائد الثابت الى اسلوب المخاطرة والمشاركة (حتى ان الكثير من الباحثين يسمونه باقتصاد المشاركة)، وهو بذلك يحقق معيار العدل في المعاملات فلا مجال هنا لاستفادة طرف على حساب آخر كما في التمويل التقليدي القائم على الربا المحرم شرعا، حيث ان أساليب التمويل الاسلامية توجه الى النشاط الحقيقي لا النشاط المالي.

[1] فرج الله أحلام، حمادي موارد، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر وفق الاصلاحات المصرفية 2018-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد1، جامعة سطيف، أفريل2021، ص268/267.

4) **المساهمة في تحقيق التنمية:** تعتمد المصارف الاسلامية في نشاطها اعتمادا كبيرا على تجميع وتعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات تنموية عدة، بالشكل الذي يساهم في بناء قاعدة اقتصادية سليمة لصالح المجتمع، وفي اطار الأسس الاسلامية للتوظيف، وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الاسلامية وتتناسب والتغير الذي يطرأ على سوق العمل المصرفي، وتضمن التوظيف الأمثل لموارد البنك، وفي ظل التطورات الراهنة والتغيرات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر فأن المؤسسات المصرفية هي المحرك الأساسي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لها، من خلال تجميع الموارد المالية وتوجيهها بشكل أمثل الى المجالات المختلفة للاستثمار، ويعد المنهج المصرفي الاسلامي الحل المناسب في دعم المشاريع التنموية من خلال توسعة قاعدة تعبئة المدخرات وتوجيه هذه الموارد لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال صيغ مالية مبنية على مبادئ وأسس شرعية ضبطت بها عمليات التعامل بالمال.

المطلب الثاني: تحديات و آفاق العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

أولا: التحديات (المعوقات)

بالرغم من النتائج الجيدة التي حققتها الصيرفة الاسلامية في الجزائر إلا أنها لا زالت تواجه تحديات تعيق تطورها، وأداء عملها على أكمل وجه، ومن أهم هذه التحديات:

1) **المعوقات القانونية**

أ. ينظم الأمر 11/03 الصادر في 2003 السوق المصرفية والنقدية في الجزائر، وتحت طائلته أيضا تقع المصارف الاسلامية مع العلم أن قانون النقد والقرض في الجزائر لا يميز بين أنواع المصارف المتخصصة والاستثمارية أو مصارف الأعمال فهو ذو طابع شمولي ويمنح رخصة استغلال لمصرفية شاملة، وللبنك وفق لقانونه الأساسي أن يوضح طبيعة عمله وشكله القانوني، وهو الأمر الذي كان سببا في إمكانية إنشار مصارف اسلامية عكس الكثير من الدول التي كان القانون فيها يمنع ذلك، فقانون النقد والقرض لا يعارض انشاء مؤسسات مصرفية اسلامية لكن لا يمنحها جميع حقوقها القانونية التي تؤدي بها مهامها بكل وضوح وشفافية.

ب. ضعف نظام الرقابة على المنتجات المصرفية وعدم تطوير النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية، أي عدم وجود هيئة شرعية تراقب أنشطة المصرف الاسلامي وعدم توفر مؤشرات خاصة لقياس ادائها.

ج. جودة وكفاءة المنتجات الاسلامية ضعيفة مقارنة مع الدول الأخرى.

د. اختلاف المبادئ والقوانين بين المصرف الاسلامي والمصرف التقليدي يجعلها تعاني من إشكالية الموائمة مع البنك المركزي، فالبنوك الاسلامية تخضع للقوانين المنظمة للبنوك التقليدية، فهي لا تستطيع الحصول على السيولة الكافية لنشاطها نظرا إلى أن البنوك التقليدية تتعامل بالفوائد الربوية وفي نفس الوقت لا تستطيع اللجوء إلى سوق النقد للحصول على السيولة لنشاطها، واستحالة طلب السيولة من البنك المركزي في حالة نقص السيولة لأنه يتعامل بالفوائد الربوية سعر إعادة الخصم.

ه. عدم وجود سوق مالي ونقدي خاص بالمصارف الاسلامية، بالتالي عدم وجود بيئة قانونية تتناسب مع نشاطها وهذا ما جعل مجالها وعملها ونشاطها ضيق مقارنة مع البنوك التقليدية[1].

2) معوقات تتعلق بالعنصر البشري

أ. نقص الخبرة والكفاءة والتأهيل للموظفين في المصارف الإسلامية: وذلك لأنه توجد ندرة في الخريجين الجامعيين المتخصصين في مجال الصيرفة الاسلامية، فمعظم الموظفين غير متخصصين في هذا المجال ولا يملكون المعلومات الكافية في حين يملكون كل المعلومات الكافية المتعلقة بالعمل المصرفي التقليدي.

ب. عدم وضع الثقة في المصارف الإسلامية: فمعظم أفراد المجتمع يعتقدون بأن هذه المصارف ما هي إلا اسم على ورق ونشاطها نفس نشاط البنوك التقليدية وتخدع المتعاملين باسم الاسلام، إضافة إلى عدم الفهم الصحيح لطبيعة عمل المصارف الاسلامية ومنتجاتها وصيغها التمويلية.

ومن كل هذا يتبين أن الجزائر بعيدة كل البعد عن الاهتمام وتفعيل ثقافة التعليم والتكوين في مجال الصيرفة الاسلامية. [2].

[1] اينال فوزي، الصيرفة الاسلامية وامكانات ادماجها في النظام البنكي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة البليدة2، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2015، ص166.

[2] خليفي مهدي، دور البنوك الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021/2020، ص65.

ثانيا: الآفاق

إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الاسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه المصارف الاسلامية في مختلف المجالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو من جهة تحتاج إلى كل ما يدعم النمو والتنمية، ومن جهة أخرى انخفاض ايرادات الخزينة العمومية بسبب الاسعار المتدنية للمحروقات على المستوى الدولي، كما تساهم المصارف الاسلامية في زيادة وترقية الادخار المحلي، خاصة وأن الكثير من الجزائريين يفضل اكتناز امواله على أن يودعها لدى البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا، وفي مجال التمويل سيكون للمصارف الاسلامية دورها في التمويل اللازم للقطاع الفلاحي الذي أنفقت عليه الدولة المليارات ولم يحقق أهدافه المنوطة به، كما ستوفر هذه المصارف التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر حجر الزاوية في تحقيق التنمية وتشغيل اليد العاملة، وذلك من خلال الصيغ التمويلية المتنوعة التي توفرها هذه المصارف.[1]

ثالثا: أهم الانتقادات الموجهة للبنوك التجارية حول الصيرفة الاسلامية

- عدم وجود ضوابط شرعية تحكم البنوك التجارية في ممارسة بعض النشاطات المصرفية الاسلامية.
- عدم وجود هيئة للرقابة الشرعية على مستوى الهيكل التنظيمي لهذه البنوك، أو هيئة خارجية شرعية استشارية مختصة في الصيرفة الاسلامية.
- عدم اعتماد برامج تدريبية للموظفين أو خطة انتقالية على المدى المتوسط والطويل للتدرج في تقديم الخدمات المصرفية الاسلامية من خلال نوافذ وفروع للمعاملات الاسلامية.
- عدم كفاءة الموظفين في هذه البنوك للعمل بآلية وادوات التمويل الاسلامي، بحيث أن تكوينهم مخصص للعمل في البنوك التجارية لا غير.
- هدف البنوك التجارية ليس عقائديا، وانما تجاري محض، والدليل على ذلك عدم مباشرة بعض هذه البنوك التحول أو اعتماد المعاملات الاسلامية قبل اقرار الحكومة ذلك.

[1] سليمان ناصر وآخرون، مرجع سابق، ص311.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح التوجه نحو الصيرفة الاسلامية في الجزائر

إن نجاح التحول نحو الصيرفة الاسلامية في الجزائر سواء تعلق الأمر بإقامة نوافذ اسلامية أو تعزيز نشاط البنوك الإسلامية المتواجدة يتطلب مجموعة من الإجراءات نذكر منها:[1]

1) **متطلبات تنظيمية وقانونية**

تعاني الصيرفة الاسلامية من فراغ قانوني في ظل نظام تقليدي لا يسعى إلى تطوير القوانين المنظمة للمصارف الإسلامية، مما يجعلها تخضع مكرهة إلى قوانين وضعية تتعارض في كثير من الأحيان مع التزاماتها الشرعية وخصوصية التمويل الاسلامي، وتتمثل أهم متطلبا الاصلاح في هذا المجال:

- سن قانون خاص بالصيرفة الاسلامية أو مراجعة قانون النقد والقرض إيجاد إجراءات وآليات فعالة في تطبيق سياسات البنك المركزي في الرقابة والإشراف، تراعي خصوصية الصيرفة الاسلامية، ولعل أهم الجوانب التي يجب مراجعتها من طرف بيك الجزائر هي: نسبة الاحتياطي القانوني، دور الملجأ الأخير للإقراض، نسبة السيولة، معدل الكفاية رأس المال؛
  - إعفاء الودائع الاستثمارية من الاحتياطات القانونية؛
  - إعادة النظر في طريقة حساب معامل السيولة لدى البنوك الاسلامية، واستثناء الودائع الاستثمارية من العناصر المكونة للمطلوبات؛
  - تسقيف مساهمات البنوك الاسلامية بنسبة من أموالها الخاصة إضافة إلى ودائع الاستثمار.
- مراجعة القانون التجاري لكي يستوعب منتجات المالية الاسلامية، عن طريق إدراج نصوص قانونية خاصة بعقود التمويل الاسلامي وشروطها، وحقوق وواجبات كل طرف، ومعالجة حالات التقصير والتعدي.
- مراجعة القانون الضريبي والجبائي، لكون أن طبيعة عوائد المنتجات المالية الاسلامية تختلف عوائد المنتجات المالية التقليدية، ومعالجة مشاكل الازدواج الضريبي بالنسبة للمنتجات الاسلامية؛
- مراجعة قوانين الشركات وقوانين الاستثمار بما يتناسب وعقود التمويل الاسلامي.

[1] العرابي مصطفي وآخرون، مرجع سابق، ص260-261-262.

2) **متطلبات توفير الإطارات البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي**

يجب العمل على توفير الكفاءات القادرة على إدارة النشاط المصرفي الاسلامي، مدربة ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للقيام بالمعاملات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى التحكم أكثر في تقنيات التسيير الكمية النوعية، وواعية وملتزمة بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للعمل المصرفي الاسلامي وذلك من خلال:

- إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الاسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة؛
- قيام البنوك الاسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك اسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الاسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامي للتنمية، مركز الاقتصاد الاسلامي التابع للمصرف الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية؛
- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الاقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الاسلامية، مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

3) **متطلبات تطوير النظم الفنية والمحاسبية**

تمثل النظام المحاسبية أهمية خاصة في المؤسسات المالية الاسلامية، أن وجود نظام محاسبي إسلامي متكامل سيضمن تقديم الخدمات المالية وفق متطلباتها الشرعية ويدعم كيانها ويخدم الغرض الذي أعدت من أجله.

نظرا لاختلاف قواعد العمل المصرفي التقليدي والاسلامي، فيتوجب تطوير السياسات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الاسلامي، سواء كان ذلك من الناحية الشرعية أم من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء ضمانا لإنجاح العمل المصرفي الاسلامي.

4) **متطلبات اكمال بنية النظام المالي الاسلامي:**

يجب الاسراع في إكمال بنية النظام المالي الاسلامي، عن طريق انشاء مؤسسات التأمين الاسلامي "التكافلي" وانشاء سوق مالي اسلامي (إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة)، فاعتماد التأمين التكافلي من شأنه أن يجنب الصيرفة الاسلامية اشكالية التعامل مع مؤسسات التأمين التجاري في بعض التمويلات، كما أن اعتماد الصكوك الاسلامية من شأنه أن يقدم حلولا للمصرفية الاسلامية في حالة وجود فائض أو عجز في السيولة.

5) **متطلبات تطوير المنتجات المصرفية وفق الضوابط الشرعية**

يجب الاتجاه الفعلي نحو الصيغ الفقهية الشرعية للمنتجات الإسلامية وتفعيل صيغ المشاركة والمضاربة والاستصناع وغيرها، من خلال الالتزام بمبادئ وأسس المصرفية الاسلامية والالتزام بالفتاوى والمعايير الشرعية، حتى نحافظ على هوية الصناعة وتلبي احتياجات السوق.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل للنظام المصرفي الجزائري بشكل مختصر ودقيق، وإلى واقع الصيرفة الاسلامية فيه، وقد وجدنا انه وبالرغم مما تتيحه المصارف الاسلامية في مختلف المجالات ودورها الهام في توفير التمويلات اللازمة لمختلف قطاعات الاقتصاد من خلال الصيغ التمويلية المعتمدة لديها، الا ان العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر لا يزال يواجه العديد من المعوقات والتحديات من أهمها عدم وجود قوانين واضحة تنظم وتسير وتساعد على العمل المصرفي الاسلامي، بالإضافة الى نقص التكوين عليه، وعليه قمنا بتحديد مجموعة من الاجراءات والحلول الواجب القيام لضمان نجاح التوجه نحو الصيرفة الاسلامية في الجزائر، والتوصل الى الدور التنموي المنوط والفعال الذي تحظى به الصيغ التمويلية الاسلامية، وما يجب على البنوك الاسلامية الجزائرية من متطلبات من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية للصيرفة الاسلامية في البنك الوطني الجزائري

تمهيد

المبحث الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: واقع الصيرفة الاسلامية في البنك الوطني الجزائري

خلاصة

تمهيد

بعد التطرق الى القسم النظري الذي يتناول الاطار المفاهيمي للصيرفة الاسلامية، وآفاق وتحديات توجه النظام المصرفي الجزائري نحوها، نجد من الضروري القيام بدراسة ميدانية لتحديد واقع الصيرفة الاسلامية ومدى تعاملها بالمنتجات المالية الاسلامية، فاتخذنا البنك الوطني الجزائري كنموذج لدراسة الحالة ووكالة مستغانم878 بالتحديد.

سنحاول في هذا الفصل التطبيقي توضيح أهم العناصر التي سبق ذكرها في الجانب النظري بدراسة كاملة ونموذج تطبيقي للصيغ التمويلية المعتمدة في النوافذ الاسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم878، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

- **المبحث الأول:** تقديم البنك الوطني الجزائري
- **المبحث الثاني:** واقع الصيرفة الاسلامية في البنك الوطني الجزائري –وكالة مستغانم878-

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، وهو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتسييرها ويمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى نِشأته تعريفه وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري

أولا: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من بين المصارف للقطاع العام الجزائري وهو أول مصرف تأسس في تاريخ النظام المصرفي بعد تأميم القطاع المصرفي سنة 1966 لكي يحل محل المصارف الفرنسية، فكان تأسيس المصرف توسيع لدائرة النظام المصرفي بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر، بحيث تخصص هذا المصرف في قطاع الصناعة والنقل باستثناء القطاع البحري وكذا مجال التجارة والتوزيع، يحتل البنك الوطني الجزائري مكانة معتبرة في الجهاز المصرفي الجزائري باحتوائه على وظائف وخدمات وأنشطة متنوعة تساهم في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني إذ يتفرع إلى عدة وكالات تقدر ب214 وكالة عبر التراب الوطني من بينها وكالة مستغانم 878، كما يحتوي على 2.5 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة بمختلف أحجامها.

ثانيا: نشأة البنك الوطني الجزائري

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم 178/66 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية ليقوم بمهام البنوك الأجنبية التالية:[1]

- القرض الصناعي والتجاري CIC؛
- بنك باريس والدول الهولندية BPPB؛
- البنك الوطني من أجل الصناعة والتجارة في الجزائر BNCIA؛
- القرض الجزائري التونسي CFAT؛

[1] دهيلي الطيب، دور البنوك في تمويل المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003 -2004، ص98.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دينار جزائري، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم الشركة الوطنية من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5% ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأسماله.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأسمال البنك بحلول عام 1970م، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنوك تسير من قبل رئيس مدير عام ومجلس الإدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصادية لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة،.. الخ.

كما أنه من الممكن أن تقوم ب:

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية؛
- تمويل التجارة الخارجية؛
- قبول الودائع بكل أشكالها؛
- إعطاء قروض وتسبيقات بدون ضمانات؛
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية؛
- خصم وشراء أو اخذ في محفظة كل الأوراق التجارية وكل منتجات الخزينة العمومية... الخ وحتي سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلى أنه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي يحد الدعم المالي والقروض وهذا تسبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال؛
- وفي 16 فيفري 1986 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا القوانين 01/88 و 04/88 ل12 جانفي 1988 ، وقانون 19/88 ل 21 جوان 1988 وقانون 177/88 ل28 ديسمبر 1988 وبالقانون التجاري.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار BNA، وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8شارع تشيجيفارا وحددت مدته ب99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

وينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج ومقسمة بين:

- حصة من 1 إلى 350 مكتب فيها صندوق المساهمة " وسائل الانتاج ";
- من 351 إلى 700 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة "المناجم والمحروقات، الهيدروليك"
- من 701 إلى 900 حصة مكتب فيها صندوق المساهمة "الصناعات الغذائية";
- من 901 إلى 1000 حصة مكتب فيها صندوق المساهمة "الصناعات المختلفة".

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

من بين أهم السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك التنظيم، وهذا لأنه يقوم بتحديد مسؤولية ودور كم هيئة داخل هذا النظام، إذ نجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري، مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة، والأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق في مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة، كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية والتدقيق، حيث تتولى جميع الأعمال وحسابات البنك.

ونجد أيضا المفتشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الادارية للبنك، فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال، حيث تضم هذه الاخيرة مجموع الوكالات الرئيسية، وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك، ويكون الهيكل التنظيمي كما يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم 3-1: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

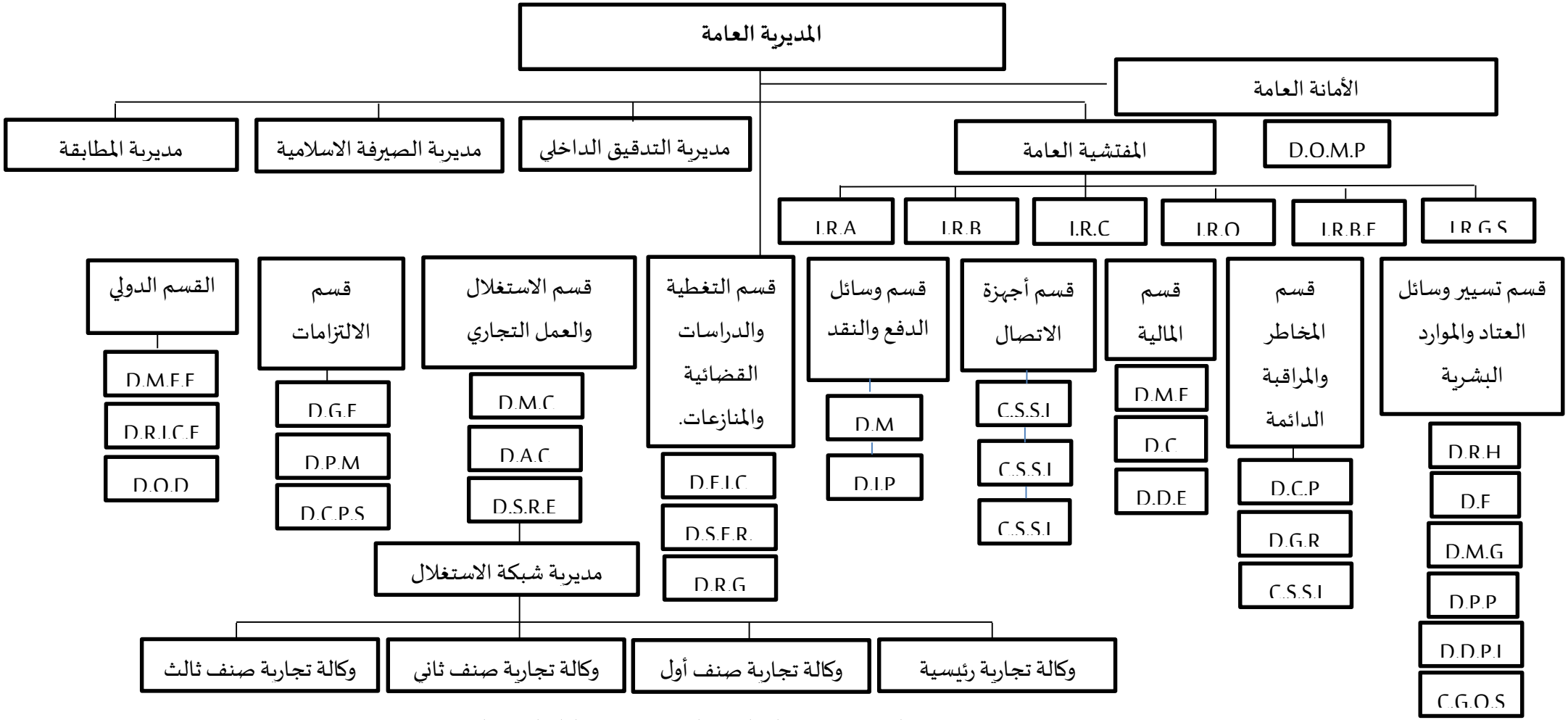

المصدر: اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري.

شرح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

أولا: الهياكل الملحقة بالمديرية العامة

1) **الأمانة العامة**

- مديرية تنظيم المناهج والاجراءات DOMP؛
- مديرية الصيرفة الاسلامية DF؛
- مديرية المطابقة D Conformité؛

2) **المفتشية العامة**

- المفتشية الجهوية – الجزائر العاصمة I.R.A؛
- المفتشية الجهوية – البليدة I.R.B؛
- المفتشية الجهوية – قسنطينة I.R.C؛
- المفتشية الجهوية – وهران I.R.O؛
- المفتشية الجهوية – بجاية I.R.BE؛
- المفتشية الجهوية – الجنوب الكبيرI.R.GS ؛
- مديرية التدفق الداخلي DAI؛

3) **الهياكل التابعة للقسم الدولي**

- مديرية التحركات المالية مع الخارج DMF؛
- مدرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية DRICE؛
- مديرية العمليات المستندية DO؛

4) **الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات**

- مديرية المؤسسات الكبرى DGE؛
- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة DPME؛
- مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة DCPS؛

5) **الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري**

- مديرية التسويق والاتصال DMC؛
- مديرية التنشيط التجاري DAC؛
- مديرية دعم شبكة الاستغلال DSRE؛

6) الهياكل الملحقة بقسم التحصيل والدراسات القانونية والمنازعات:

- مديرية الدراسات القانونية والمنازعات DEJC؛
- مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض DSERC؛
- مديرية تحصيل الضمانات DRG.

7) الهياكل التابعة لقسم وسائل الدفع والنقد

- مديرية النقد DM؛
- مديرية وسائل الدفع DIP.

8) الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الاعلام

- مديرية الانتاج والخدمات DPS؛
- مديرية التكنولوجيات والهندسة DTA؛
- مديرية تطوير الدراسات والمشاريع DDEP.

9) الهياكل الملحقة بقسم المالية

- مديرية السوق المالي DMF؛
- مديرية مراقبة التسييرDCG ؛
- مديرية المحاسبة DC .

10) الهياكل التابعة لقسم المخاطروالمر اقبة الدائمة

- مديرية المراقبة الدائمة DCP؛
- مديرية تسيير المخاطرDRG؛
- خلية أمن الأنظمة المعلوماتيةDC.

11) الهياكل الملحقة بقسم تسييروسائل العتاد والموارد البشرية

- مديرية الموارد البشريةDRH ؛
- مديرية التكوين DF؛
- مديرية الوسائل العامة DMG؛
- مديرية المحافظة على الأملاك DPP؛
- مديرية تطوير التراث العقاري DPPI؛
- مركز تسيير الخدمات الاجتماعية CGOS.

ثانيا: شبكة الاستغلال

تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 19 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 217 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة عبر كافة التراب الوطني.

المطلب الثالث: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري

أولا: مهام البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بعدة مهام ونشاطات أهمها:

- ✓ استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الاشخاص، ويسمح البنك بالتسديد نقدا أو لأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق اضافة الى اصدار وصولات استحقاق وسندات.
- ✓ استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا او عن طريق الشيك والمتعلقة بعملية التوطين والتحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك.
- ✓ منح القروض بجميع اشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
- ✓ ضمان جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.
- ✓ توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها.
- ✓ اكتساب جزئي او كلي سواء بضمان او بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي يتم دفعها مباشرة من طرف المدين.
- ✓ ممارسة جميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم، شراء اوراق تجارية، وصولات دفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العمومية او الشركات العمومية.
- ✓ يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى.
- ✓ التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية.
- ✓ يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء او البيع وكذلك الأوراق العامة كالأسهم والسندات، وخصوصا القيم المنقولة.
- ✓ يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل، كذلك عمليات التعاقد من اجل الاقراض والاقتراض.
- ✓ قبول جميع العمليات المتعلقة بإظهار الاعتمادات المستندية، وضمان تنفيد جيد للعقد.
- ✓ اكتساب اموال من خلال عمليات البيع، الايجار وغيرها من العمليات المنقولة وغير المنقولة التي تخص نشاط البنك أو المتعاملين معه.
- ✓ يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات او شركات جزائرية او اجنبية.

ثانيا: أهداف البنك الوطني الجزائري

الأهداف المالية

- استمرارية تحقيق الأرباح وتعظيمها؛
- تعظيم معدل الفائدة على الاستمرار؛
- المحافظة على بنية معقولة من السيولة.

الأهداف الانتاجية

- تحسين الخدمة المصرفية وتطويرها لمواجهة متطلبات العملاء؛
- تخفيض تكاليف الخدمة المصرفية المقدمة؛
- تقليل الوقت الضائع.

المبحث الثاني: واقع الصيرفة الاسلامية في البنك الوطني الجزائري – وكالة مستغانم 878 –

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة مستغانم878 -

إن محل دراستنا هو البنك الوطني الجزائري عموما ووكالة مستغانم هي إحدى الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني وهي المصدر الذي زودنا بالمعلومات والمعطيات المختلفة حول البنك، وبذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تقديم البنك الوطني الجزائري - وكالة مستغانم 878 – من خلال الوظائف والأهداف والهيكل التنظيمي:

أولا: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA - وكالة مستغانم 878 –

تعتبر وكالة البنك الوطني الجزائري BNA المتواجدة في وسط المدينة شارع بن سعدون منور مقابل سينما افريقيا هي وحدة من أهم الفروع الرئيسية للبنك الوطني الجزائري، فتحت أبوابها في أوت 1995 .

حيث يمتاز البنك بمحدودية اتخاذ القرارات وكذا تمتاز باستقلالية محدودة، وتقوم هذه الوكالة بجميع العمليات التجارية منها اقراض تمويل التجارة الخارجية، توظيف الأموال، استقبال الزبائن، وجعل الخدمات البنكية متاحة للجميع بالإضافة إلى التجربة الجديدة التي استحدثها البنك الوطني الجزائري – وكالة مستغانم 878- وهي المعاملات المالية الاسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية.

أما فيما يخص عدد العمال فنجد المدير، نائب المدير، رئيس مصلحة الصندوق، رئيس مصلحة القروض، أعوان آخرون بالإضافة الى عمال النظافة و الحراسة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم 3-2: الهيكل التنظيمي BNA -وكالة مستغانم 878-

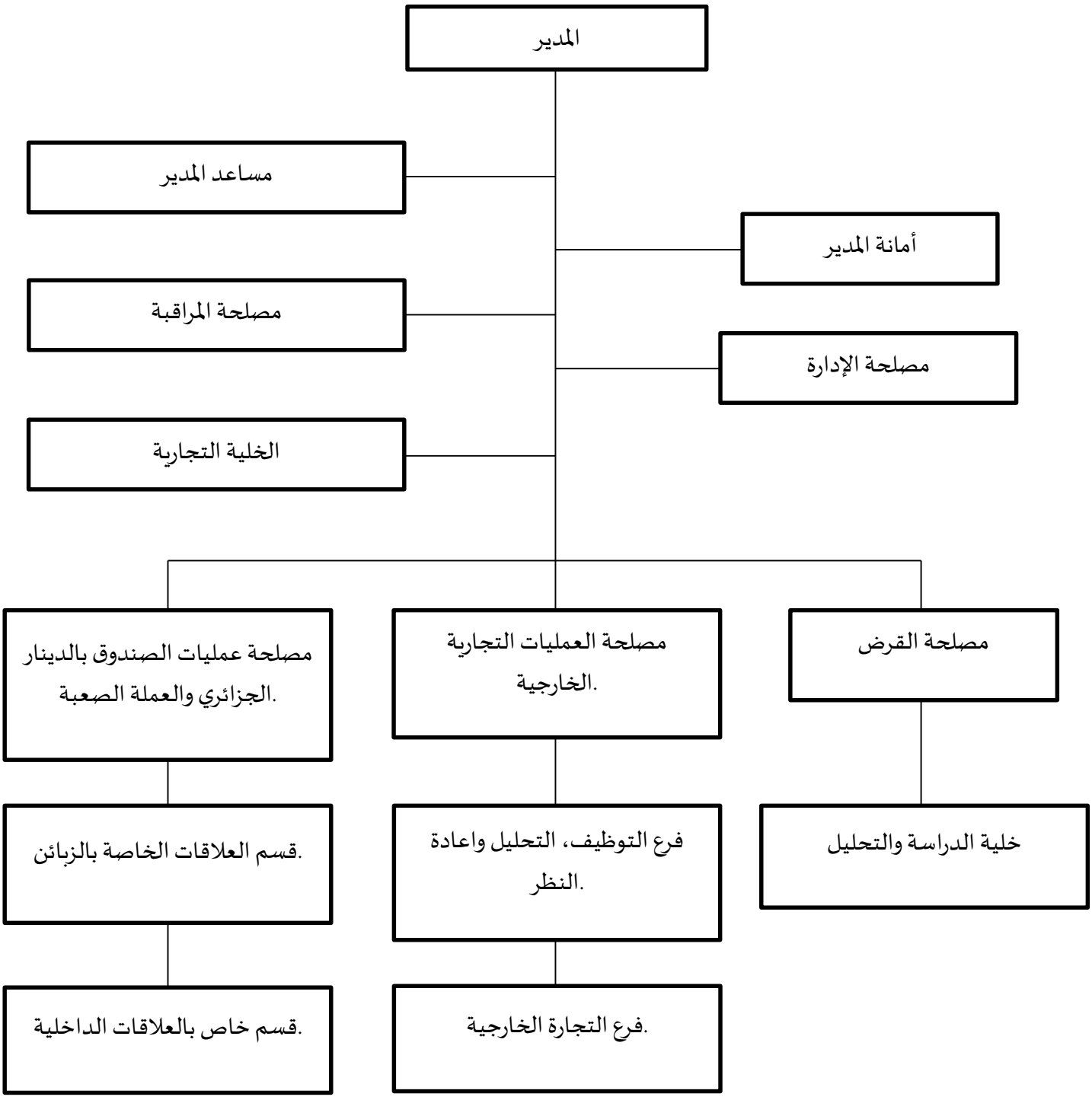

المصدر: وثائق البنك الوطني الجزائري (وكالو مستغانم 878).

شرح الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم878

1) **المدير:** و هو يعتبر المسؤول الاول في اتخاذ القرار فيما يخص كل المعاملات مع الزبائن أو مع المؤسسات سواء كانت اقتصادية، أو مالية ، و له عدة مهام منها :

- السهر على تطبيق القرارات التنظيمية و القانونية على مستوى الوكالة
- متابعة و ضبط تكاليف التسيير ، و المحافظة على ممتلكات الدولة ،
- استقبال طلبات القرض و مناقشتها ، تم اتخاد القرار بالقبول أو بالرفض،
- المحافظة على سمعة المؤسسة و تطويرها

2) **مساعد المدير**: وهو نائب المدير في حالة غيابه، وهو مكلف بقسم الشؤون الإدارية، كما يقوم بمتابعة الموظفين والعمل على التسيير والتنسيق ما بين المصالح.

3) **أمانة المدير**: تقوم باستقبال والرد على جميع المراسلات، إضافة إلى حفظ وتجميع الوثائق بمختلف أنواعها، منها دفع الرواتب، وفتح الحسابات، إضافة إلى ذلك تقوم بتحرير جميع العقود، والالتزامات الخاصة بالقروض، وكذا مختلف الضمانات المقدمة.

4) **مصلحة الإدارة**: تقوم بتحضير ودراسة الخطط، والمخططات المتبعة من طرف الوكالة ..

5) **مصلحة المراقبة**: تقوم بمراقبة عمليات ونشاطات الوكالة .

6) **الخلية التجارية**: تقوم بتدعيم النشاط التجاري .

7) **مصلحة عمليات الصندوق بالدينار الجزائري والعملة الصعبة:** وهي المصلحة الأكثر نشاطا في الوكالة تقوم باستقبال ودائع الأفراد .

8) **مصلحة عمليات التجارة الخارجية**: تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات، وغيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية.

ثالثا: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري –وكالة مستغانم 878-

تتعدد وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم ونذكر منها:

1) **وظائف وكالة مستغانم 878**

تقوم وكالة المدية بوظائف ومهام وذلك عن طريق الوسائل البشرية والمادية المتاحة بالإضافة إلى معالجة برامج البنك الوطني الجزائري المسطرة وفقا للتشريعات البنكية في إطارها القانوني ومن أهم وظائفها ما يلي:

- قبول الودائع بمختلف أنواعها؛
- استلام وتحويل السندات وتغطية جميع التحولات؛
- عمليات الصرف والتجارة الخارجية؛
- القيام بعمليات الإقراض بمختلف أنواعه مثل تسبيقات بدون ضمانات؛
- استقبال التسديد نقدا.

2) **أهداف وكالة BNA - مستغانم 878 -**

إن وكالة BNA مستغانم كغيرها من الوكالات تسعى إلى تحقيق الارباح واحتلال مكانة وكيان مرموق وسمعة جيدة وسط الجهاز المصرفي كله وأن هذه الأخيرة لها مجموعة من الأهداف المسطرة نذكر منها:

- تحقيق أكبر ربح ممكن لضمان البقاء والاستمرار؛
- جذب أكبر عدد من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم حفاظا على سمعتهم؛
- المساهمة في تنمية وتمويل الاقتصاد الوطني؛
- العمل على تحسين جودة الخدمات ووسائل الدفع؛
- اتباع التكنولوجيا والرقمنة.

المطلب الثاني: تطبيق الصيرفة الاسلامية في BNA–وكالة مستغانم878-

يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك عام في تاريخ الجزائر المستقلة يطلق الصيرفة الاسلامية، التزم البنك منذ ثلاث سنوات بتمهيد الطريق لنشر العدادات المختصة في التمويل الاسلامي، اغتنام الفرصة التي يتيحها هذا النشاط ومراعات احتياجات المواطنين من حيث التمويل الموافق مع تعاليم الشريعة الاسلامية.

بحيث أعلن البنك الوطني الجزائري عن اطلاق منتجات الصيرفة الاسلامية لوكالته بمستغانم 878 يوم 31 أوت 2020 في بيان صحفي، تضم 9 منتجات مصادق عليها من طرف هيئة الرقابة الشرعية بالبنك و الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية.

و تتمثل هذه المنتجات في: الحساب الاسلامي الجاري، حساب التوفير الاسلامي، المرابحة، الاجارة، وكذا القرض الحسن (السبيل).

المطلب الثالث: خدمات الصيرفة الاسلامية التي تقدمها وكالة مستغانم 878.[1]

أولا: صيغ الادخار

1) الحساب الاسلامي الجاري

وهو حساب يتيح لأصحابه حفظ أموالهم في البنك مع امكانية سحبها أو سداد اس التزام مالي عليهم في أي وقت، سواء عن طريق اصدار الشيكات للدائنين أو السحب من رصيدهم مباشرة من خلال فروع البنك أو من خلال الصراف الآلي للبنوك الأخرى، وهو متاح بشكل كبير أمام الموظفين أصحاب المرتبات الشهرية، كما يزود صاحب هذا النوع من الحسابات بدفتر شيكات والبطاقة الالكترونية الاسلامية.

2) حساب التوفير الاسلامي

وهو حساب يتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية يحتوي أموالا أوكلها أفراد إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات اسلامية، ويمكن الاختيار بين حساب التوفير الاسلامي بأرباح أو بدون أرباح، حيث يعتمد على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر، وينقسم إلى حسابين:

أ) حساب التوفير الاسلامي للشباب القصر

وهو حساب يمكن أولياء الأطفال دون السن القانونية من تسييره، يسمح لصاحبه التوفير بالصيغة التي تناسبه وذلك بأرباح أو بدون أرباح، يحتفظ الوصي الشرعي بحق تسيير الحساب حتى يبلغ المعني السن القانونية حيث يمكنه تسيير حسابه بنفسه.

[1] https://www.bna.dz/ le 10/05/2023 à 18 :00.

ب) حساب التوفير الاسلامي غير المقيد

وهو حساب لأجل يخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على تقاسم الأرباح والخسائر، يسمح من خلاله صاحب الحساب للبنك باستثمار المبلغ المودع في المشاريع التمويلية التي يقوم بها هذا الاخير، وهو حساب موجه خصيصا لصالح الأشخاص الذين يمارسون مهنا حرة وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتم توزيع الأرباح المحققة على المدخرين في نهاية السنة.

ثانيا: صيغ التمويل

1) صيغ التمويل بالمرابحة

تتعدد صيغ التمويل بالمرابحة في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة مستغانم بين ثلاثة أنواع تتمثل في المرابحة للعقار والمرابحة للسيارات بالإضافة إلى المرابحة للتجهيزات.

أ) المرابحة للعقار(قروض السكنات الجاهزة)

قروض السكنات الحاضرة وهي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار سكني " المرابحة للعقار" وهي عبارة عن عقد بيع بسعر تكلفة يضاف اليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون " المشتري" والمشترك.

يعد البنك الوطني الجزائريBNA كأول مشتري اتجاه "البائع" وكبائع اتجاه "الزبون"، فيقوم البنك بشراء العقار نقدا من البائع واعادة بيعه لزبون بهامش فائدة معروف ومتفق عليه مع المشتري.

ولكي يقوم البنك بتقديم قروض للسكنات الجاهزة يجب أن تكون من طرف ممول في مجال البناء قام بإنجازها برأسماله الخاص "دون اقتراض"، وتكون في قرض تمويل كلاسيكي "تقليدي" أو من طرف مواطن خاص يملك عقد ملكية المسكن وغير مرهون من جهة أخرى.

ب) المرابحة للسيارات

هي عقد بيع للسيارات الجديدة المصنعة في الجزائر بناء على رغبة الزبون بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون والبنك –النافدة الاسلامية - حيث يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل بيع السيارات وبعد امتلاكها يقوم اعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه بين الزبون الذي يرغب في اقتناء السيارة وبين البنك – النافدة الاسلامية- .

ويكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة –هامش الربح بالنسبة للنافدة الاسلامية- كيفية السداد من طرف الزبون.

ج) المرابحة للتجهيزات

هي عقد بيع لاقتناء تجهيزات (تجهيزات، أجهزة كهرو منزلية، أثاث)، جديدة مصنعة في الجزائر بناء على رغبة الزبون بسعر تكلفة مع زيادة هامش الربح محدد ومتفق عليه بين الزبون " المقتني"، والبنك –نافدة اسلامية، يقوم البنك باقتناء التجهيزات لدى الممول أو صاخب المصنع وبعد امتلاكها يقوم البنك باقتناء تجهيزات لدى الممول أو صاحب المصنع وبعد امتلاكها يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه أي بين الزبون الذي يرغب في اقتناء التجهيزات وبين البنك –النافدة الاسلامية- بحيث يكون البنك المشتري اتجاه "البائع" وكمورد اتجاه " الزبون".

ويكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة، لهامش ربح البنك وكيفية التسديد من طرف الزبون للأقساط الشهرية.[1]

2) التمويل بالإيجار

من بين صيغ التمويل المعقدة في البنك الوطني الجزائري BNA –وكالة مستغانم- ،نجد التمويل بالإيجار الذي يتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية، وهو وضع البنك لأصول (آلات، معدات، تجهيزات) تحت تصرف المؤسسة على سبيل الإيجار لمدة زمنية متفق عليها مقابل أقساط إيجاريه، بحيث يزيد مجموع الأقساط على ثمن شراء الأصل لكي يتحقق هامش ربح البنك.

أي هو عقد ايجار لأملاك منقولة لفائدة مستأجر، يتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية، تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة دائمة غير قابلة للإتلاف.

3) القرض الحسن (السبيل)

وهو صيغة تمويلية جديدة تخص الحج قام البنك الوطني الجزائري بإضافتها حديثا مع باقي صيغ التمويل، حيث يقوم على مبدأ القرض الحسن وبدون أي ربح، ويشمل مصاريف الحج من إقامة وإطعام ونقل بما في ذلك تذكرة الطائرة، مع امكانية تمويل تصل الى غاية 70%.

[1] https://www.bna.dz

ثالثا: خدمات مصرفية أخرى

1) البطاقة الاسلامية الالكترونية

وهي منتج جديد تم استحداثه ليتماشى مع مختلف الحسابات الاسلامية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري تسمح لأصحابها بالاطلاع على الرصيد وسحب أموالهم واجراء التحويلات من حساب لحساب آخر واقتناء السلع والخدمات في أية لحظة دون اللجوء إلى دفاتير شيكاتهم أو نقودهم وهي متاحة 24/24سا و7/7ايام.

2) تطبيق WINPAY-BNA

يمكن أصحاب الحسابات الاسلامية الاستفادة من خدماته المتنوعة، وهو تطبيق يرتكز على مسح رمز الاستجابة السريعة، موجه للأفراد المهنيين والمؤسسات، ويمكن تحميله من PLAY STOREمجانا.

يسمح هذا التطبيق وبحركة بسيطة القيام بمجموعة من العمليات من أي مكان في كل وقت وفي عدة حالات، بالمنزل وبالمحلات التجارية، وبالمطعم وعلى مستوى مقدمي الخدمات العمومية.

المطلب الرابع: دراسة ميدانية لنافذة التمويل الاسلامي لوكالة مستغانم 878

أولا: توزيع زبائن النافذة الاسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 878 على خدمات الصيرفة الاسلامية المقدمة.

الجدول رقم 3-1: توزيع زبائن الصيرفة الاسلامية لوكالة مستغانم878 على مختلف الخدمات.

نوع المنتج الاسلامي	عدد الزبائن	النسبة المئوية %
الحساب الجاري	28	%13.34
حساب الادخار	96	%45.71
حساب الاستثمار	32	%15.23
الحساب التجاري	18	%8.58
المرابحة للتجهيزات	16	%7.61
المرابحة للعقار	07	%3.34
المرابحة للسيارات	04	%1.91
الإجارة	09	%4.28
المجموع	210	%100

المصدر. من اعداد الطالبة بناء على وثائق داخلية للبنك.

اعتمادا على تصريح المكلفة بالزبائن بوكالة مستغانم 878 قمت بتشكيل جدول بناء على المعلومات المقدمة الخاصة بتوزيع عدد معين من الزبائن مقسما على مختلف الخدمات نستنتج أن أكثر الخدمات اقبالا في الصيرفة الاسلامية هي حسابات الادخار.

ثانيا: اجراء بعض المقارنات بين منتجات الصيرفة الاسلامية وما يقابلها في الصيرفة التقليدية من حيث عدد الزبائن

الجدول رقم3-2: مقارنة منتج الحسابات للفترة 2023/01/01 إلى غاية 2023/04/30:

الصيرفة الاسلامية	عدد الزبائن	الصيرفة التقليدية	عدد الزبائن
حساب اسلامي	72	حساب بنكي	96
حساب جاري اسلامي	9	حساب بنكي جاري	45
دفتر التوفير الاسلامي	124	حساب توفير	132
حساب الاستثمار الاسلامي	25	حساب العملة الصعبة	174
المجموع	230	المجموع	387

من إعداد الطالبة، المصدر البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم.

الجدول رقم 3-3: مقارنة منتج المرابحات العقارية والقروض البنكية من الفترة 2023/01/01 الى غاية 2023/04/30.

النافذة الاسلامية	العدد	التمويل التقليدي	العدد
مرابحة عقارية	6	قرض استهلاكي	16
مرابحة تجهيزات	9	قرض تجهيزات	14

من إعداد الطالبة، المصدر البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم.

من خلال المقابلة التي تم اجراءها مع المكلف بشباك الصيرفة الاسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 878 والتي توصلنا فيها على ان هناك اقبال تصاعدي مهم بالنسبة للمنتجات الاسلامية المعروضة على مستوى الوكالة.

خلاصة

بعد تعرضنا في هذا الفصل الى التعريف بالبنك الوطني الجزائري (وكالة مستغانم878)، والتطرق الى مختلف منتجاته التمويلية يمكننا استنتاج ما يلي:

- يعتبر البنك الوطني الجزائري اول بنك يسعى الى تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية.
- اضافة الصيغ التمويلية الاسلامية عبر وكالاته والعمل على تطويرها.
- استقطاب عدد كبير من المودعين والتوسع في فتح الوكالات والفروع التابعة له.
- العمل على استمرارية المنافسة بين الصيرفة الاسلامية والتقليدية.
- مواجهة الانتقادات الموجه للصيرفة الاسلامية بالعمل على تصحيحها.
- اهمال البنك الوطني لصيغ التمويل المحققة للزيادة في الانتاج الحقيقي والتي تخلق قيمة مضافة المزارعة والمساقاة.
- وضع قيود تعجيزية على العملاء مثل التسبيقات المرتفعة القيمة، وقيمة الدخل.
- استعمال صيغة المرابحة بشكل مفرط على حساب الصيغ الأخرى وذلك لكونها أقل مخاطرة ومضمونة.

خـــــاتمة عـــــامة

خاتمة

مع تنامي تيار الصحوة الاسلامية في الدول العربية والاسلامية واحلال الصيرفة الاسلامية كبديل للنظام التقليدي، اتجهت العديد من الدول الى ظاهرة التحول نحو ممارسة اعمال الصيرفة الاسلامية، من بينها الجزائر.

يرجع توجه النظام المصرفي الجزائري نحو الصيرفة الاسلامية الى أن هذه الأخيرة تزيد من قوته الاقتصادية والمالية وهي جزأ لا يتجزأ من هذا القطاع، وان العمل المصرفي الاسلامي ادخل الى السوق آليات جديدة لها صفات مختلفة عن العمل المصرفي التقليدي في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات، بالإضافة الى هذا تعتبر اداة مهمة وضرورية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من وجود بعض المعوقات والتحديات و الانتقادات.

ولتبيان واقع تطبيق الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري ومدى فعاليتها على البنك العمومي الجزائري، تناولنا في موضوع دراستنا دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (وكالة مستغانم 878) عبر نافذته الاسلامية، حيث تبين لنا أن هذا البنك وفي اطار معاملاته مع عملائه يطبق عدة صيغ تمويلية اسلامية، من خلال النافذة الاسلامية المخصصة لها.

وبعد اختبار الفرضيات تم التوصل الى النتائج التالية:

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:** انطلقنا في دراستنا من ثلاث فرضيات توصلنا من خلالها الى:

- **الفرضية الأولى:** يمكن استبدال الصيرفة التقليدية بالصيرفة الاسلامية

- ثبتت عدم صحة هذه الفرضية، لأنه لا يمكن الاستغناء عن الصيرفة التقليدية او استبدالها باعتبارها أساس البنوك التجارية، رغم المنافسة القوية بين الصيرفتين ورغم مزايا الصيرفة الاسلامية ومدى نجاحاها الا انها لا زالت تعانى من نقائص وانتقادات.

- **الفرضية الثانية:** يمكن للبنوك التجارية التعامل بالمنتجات المالية الاسلامية.

- تم تأكيد هذه الفرضية، حيث ان معظم البنوك التجارية في الجزائرية تقوم بفتح نوافذ خاصة بالمنتجات المالية الاسلامية، من بينها البنك الوطني الجزائري الذي كان محل دراستنا تطبيقية.

- **الفرضية الثالثة:** يوجد اقبال كبير من طرف الزبائن على المنتجات المالية الاسلامية لدى البنوك التجارية في الجزائر.

- توصلنا الى صحة هذه الفرضية، نظرا لوجود اقبال كبير عليها، وايضا وجود استفسارات متعددة من طرف العملاء على المنتجات المالية الاسلامية في البنوك العمومية، وذلك لرغبتهم في التعامل بهذه الصيغ لما تقدمه من مزايا وعروض.

❖ **نتائج الدراسة**

تم التوصل الى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية نذكر منها:

أ) النتائج النظرية:

- تتميز الصيرفة الاسلامية بخصائص عديدة تميزها عن الصيرفة التقليدية، حيث أنها تستمد مشروعيتها من التزامها بأحكام الشريعة الاسلامية في كافة معاملاتها المصرفية والاستثمارية.
- تقدم الصيرفة الاسلامية صيغ تمويلية مختلفة منها ما هو قائم على الاستثمار، ومنها ما هو قائم على المديونية، وتقوم هذه الصيغ على مبدأ المشاركة والربح والخسارة مع المتعاملين.
- سيمكن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على الصيرفة الاسلامية من الاستفادة مما تتيحه في مختلف المجالات، خاصة وان الجزائر في مرحلة نمو تحتاج الى كل يدعم ويعزز هذا نمو والتنمية.
- التوسع في فتح النوافذ في البنوك التقليدية خطوة ايجابية وفرصة مشجعة للتحول للعمل المصرفي الإسلامي من طرف هذه البنوك في ظل صعوبات وعراقيل انشاء مصارف اسلامية بالكامل.
- تواجه الصيرفة الاسلامية في الجزائر جملة من التحديات التي قد تعيق انتشارها، لا سيما في ظل افتقارها الى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالمها.

ب) النتائج التطبيقية:

- يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك عمومي يتجه الى التعامل بالصيرفة الاسلامية.
- حداثة التمويل بالصيغ الاسلامية في البنك الوطني الجزائري.
- الى غاية اليوم لا يوجد قانون خاص بالمصارف الاسلامية في الجزائر، لذا يخضع للقوانين المطبقة على المصارف التقليدية الأخرى.

- مساهمة البنك الوطني الجزائري في الصيرفة الاسلامية في الجزائر بصفة كبيرة وبالرغم من حداثة نشأته الا انها تعد تجربة استطاعت جذب شريحة من المجتمع الجزائري على الرغم من أنه بنك تجاري تقليدي يمارس الصيرفة الاسلامية وفق آليات الشبابيك الاسلامية بالاعتماد على مجموعة من الصيغ.
- استمرار البنك الوطني الجزائري في العمل على تطوير الصيرفة الاسلامية وتقديم مختلف منتجاتها التمويلية.

❖ الاقتراحات والتوصيات

بناء على النتائج المتوصل اليها وانطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية للصيرفة الاسلامية وتوجه النظام المصرفي الجزائري نحوها، تم اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة اصدار قوانين خاصة بالمؤسسات المصرفية التي تقدم منتجات مصرفية اسلامية بدل القيام بتعديلات في القوانين القائمة.
- العمل على تأهيل الإطارات العاملة في النوافذ الاسلامية، ووضع خطط ورامج تكوين متخصصة مع تبني سياسة ابتكارية حديثة لتلبية رغبات العملاء وزيادة ثقتهم في الخدمات المصرفية الاسلامية.
- ضرورة اصلاح النظام المصرفي الجزائري واحترام خصوصية الصيرفة الاسلامية.
- قيام البنك بحملات ترويجية واسعة للتعريف بخدماته وطريقة عمله، لصد جميع الهجمات التي يتعرض لها، والتي تشكك في مصداقيته.

❖ آفاق الدراسة

بالرغم من السعي وراء الإلمام بكل جوانب الموضوع، إلا أن هذا لا ينفي وجود نقائص وعيوب سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، ونظرا لشساعة الموضوع فإن هذا البحث يحتاج الى العديد من الدراسات المكملة، وعليه يمكن اقتراح بعض المواضيع التي تشكل اشكاليات بحث في المستقبل والمضخة فيما يلي:

- دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية التي تعمل في نفس القطاع.
- دراسة المنافسة بين الصيرفة الاسلامية والصيرفة التقليدية.
- دراسة اختلافات التعامل بالصيغ التمويلية الاسلامية بين البنوك التجارية.

المراجع

❖ **الكتب:**

1) احمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل،القاهرة،1981.
2) احمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها)، دار الجدار للكتاب العالمي، عمان الأردن ،2008.
3) بكري ريحان ، دور المصارف الإسلامية في الحد من الآثار السلبية للعولمة وأبعادها الاقتصادية ،الأردن،2001.
4) حسين سمحان، العمليات المصرفية الاسلامية، المفهوم والمحاسبة، مطابع الشمس، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2000.
5) جمال الدين بن منصور الأنصاري، لسان العرب ،دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان 2001.
6) رضا سعد الله، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصادات المغرب العربي ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة السعودية ،بدون سنة.
7) عبدالوهاب، إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000.
8) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية،،دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008.
9) - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان ،المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار السيرة ،عمان، 2008.
10) محمود عبد الكريم احمد الرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن،2001.

❖ **المذكرات والأطروحات الجامعية:**

1) اينال فوزي، الصيرفة الاسلامية وامكانات ادماجها في النظام البنكي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة البليدة2، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2015.
2) حبيب بن باير، عبد القادر عبد الرحمان وسايح، حمزة ، تطبيقات صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على مبدأ الدين التجاري ،مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الأول ،سبتمبر 2010.
3) حبيب علي، حوكمة الجهاز المصرفي ودوره في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تنس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و أسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم، 2015.
4) خليفي مهدي، دور البنوك الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021/2020.
5) دهيلي الطيب، دور البنوك في تمويل المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003 -2004.
6) قلمين فايزة، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة الجزائر، 2014/2014.
7) محمد بوشعال ومحمد بشكيط، متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل، 2019-2020.
8) محمود إبراهيم مصطفى الخطيب ، من صيغ الاستثمار الإسلامي المرابحة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ،بحث مقدم في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ،جامعة أم القرى ،مكة المكرمة ،الفترة23-1426/4/26هـ.
9) ملحوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/2008.
10) ميلود بن مسعود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي ،غير منشورة، جامعة لحاج لخضر،باتنة،2008.
11) ناقة رانيا، تأهيل النظام المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المصرفية، مذكرة تخرج شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي –ام بواقي-، 2021/2020.

12) يحياوي وفاء، لغراب سمية و منصوري الزين ، دور المصارف الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تفعيل تثمير أموال الزكاة، ورقة مقدمة إلى الملتقي الدولي الثاني حول: المالية الاسلامية، الجمهورية التونسية خلال فترة 27-28-2013/06/29.

❖ **المقالات والمجلات**

1) العرابي مصطفى، طروبيا ندير، "توطين الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 20-02"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد02، ديسمبر2020.

2) بلدغم فتحي، بن عزة اكرام، " مكانة الصيرفة الاسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي –تقييم تجربة الجزائر-"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد03، العدد01، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2018.

3) بن عشور حملات، قادة عيبود، "الصيرفة الاسلامية في الجزائر: الفرص والتحديات"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد10، العدد 3، جامعة مصطفي اصطمبولي معسكر، 2021.

4) محمد عبد المنعم عقر، "الاقتصاد الاسلامي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي، السنة 12، العدد1، 2006.

5) جمال العسالي، سويسي طه عبد الرحمن، "البنوك الاسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد04، العدد01، جامعة زيان عاشور الجلفة،2013.

6) سامر مظهر البلتاجي، "الفروق الجوهرية بين المصارف الربوية و المصارف الإسلامية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد الخامس والسبعون، كانون الأول 2014 ،المجلس العلم للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

7) سليمان ناصر، بوشرمة عبد الحميد، " متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد07، 2009-2010.

8) عبدالرزاق بوعيطة، "واقع وآفاق الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الاسلامية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد9، العدد3، جامعة برج بوعريريج، 2018.

9) فرج الله أحلام، حمادي موارد، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر وفق الاصلاحات المصرفية 2018-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السابع، العدد1، جامعة سطيف، أفريل2021

10) محافظ البنك المركزي، "حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017"، بنك الجزائر المركزي، فيفري 2018.

❖ **الملتقيات:**

1) الطاهر هارون، نادية العقون، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، الملتقى الوطني الأول لكلية علوم التسيير، "جامعة جيجل" حول المنظومة المصرفية في الالفية، 7/6 جوان 2005.

2) رحيم حسين ،ميلود زنكري، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من وجهة نظر البنوك الإسلامية"، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات ،الشلف،25-26 نوفمبر 2008.

❖ **المو اقع الالكترونية:**

1) https://www.bna.dz .

الملخص

تعتبر الصيرفة الاسلامية من أبرز التطورات البارزة التي يشهدها النظام المصرفي الجزائري عموما وذلك من خلال الاهتمام الخاص بتوفير الكمية المثلى لتقديم منتجات وخدمات مصرفية اسلامية وما تستلزمه من قوانين ولوائح ونظم تشريعية، بما يكفل نجاح الصيرفة الاسلامية مع مراعاة الخصوصية المحلية للمجتمع الجزائري، وبالتالي فانه يمكن للجزائر الاستفادة من التجارب العملية في التحول للمصرفية الاسلامية.

وعليه تهدف هذه الدراسة الى التعريف بالصيرفة الاسلامية وأدواتها التمويلية والى واقع توجه النظام المصرفي الجزائري لها من خلال التطرق الى دوافع هذا التوجه، تحدياته، ومتطلبات نجاحه وسعيا لإثراء الدراسة النظرية تطرقنا لدراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم لنافذته الاسلامية ومنتجاتها، مستخدمين المنهج الوصفي التحليلي، وفي الأخير تم التوصل الى انه يمكن للصيرفة الاسلامية دورا كبيرا في استقطاب السيولة وتعبئة الادخار المحلي من اجل تمويل الاستثمار وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاح: الصيرفة الاسلامية، نظم تشريعية، المنتجات التمويلية، السيولة، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

Islamic banking is one of the most prominent developments witnessed by the Algerian banking system in general, through special attention to providing the optimum quantity for the provision of Islamic banking products and services and the laws, regulations and legislative systems required by it, In order to ensure the success of Islamic banking, taking into account the local privacy of Algerian society, therefore Algeria can benefit from practical experiences in converting to Islamic banking.

Accordingly, this study aims to introduce Islamic banking and its financing tools to the reality of the Algerian banking system's orientation to it by addressing the motives for this approach, its challenges, And the requirements of its success in order to enrich the theoretical study We touched on the case study of the Algerian National Bank, Mostaganem Agency for its Islamic window and products, using the descriptive analytical approach. Finally, it was concluded that Islamic banking can play a major role in attracting liquidity and mobilizing domestic savings in order to finance investment as well as achieve economic and social development.

Keywords: Islamic banking, legislative systems, financing products, liquidity, economic development.